الأمم المتحدة A/49/PV.31

الوثائق الرسمية

الجمعية العامة
الدورة التاسعة والأربعون

الجلسة ٣١
الجمعة، ١٤ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤ الساعة ١٠/٠٠
نيويورك

الرئيس: السيد إيسي ..... (كوت ديفوار)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٠

البند ١١٢ من جدول الأعمال (تابع)

جدول الأنصبة المقررة لقسمة نفقات الأمم المتحدة
(A/49/400/Add.3)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية): في رسالة واردة في الوثيقة A/49/400/Add.3، أبلغني الأمين العام أنه، بعد صدور رسائله المؤرخة ٢٠ و ٢٦ أيلول/سبتمبر و ٥ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٤، دفعت غواتيمالا المبلغ اللازم لتخفيض ما عليها من متأخرات إلى ما دون المبلغ المحدد في المادة ١٩ من الميثاق.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة تحيط علما على النحو الواجب بهذه المعلومة؟

تقرر ذلك.

البند ٣٣ من جدول الأعمال (تابع)

مسألة التمثيل العادل في عضوية مجلس الأمن وزيادة هذه العضوية والمسائل ذات الصلة

السيد ماركر (باكستان) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): لقد شاركت باكستان بنشاط في المشاورات البنّاءة التي أجراها الفريق العامل المفتوح العضوية بشأن مسألة التمثيل العادل في عضوية مجلس الأمن وزيادة هذه العضوية. وأود، مرة أخرى، أن أعرب عن تقديرنا العميق للطريقة القديرة التي أدار بها السيد انسانالي، الرئيس السابق للجمعية العامة، ونائبا الرئيس، السيد تشو تاي سو ممثل سنغافورة، والسيد ويلهلم بريتنستين ممثل فنلندا، أعمال هذا الفريق.

على الرغم من المشاورات المستفيضة التي أجريت حول هذه المسألة، لم يتسن سد الفجوة بين الآراء المتعارضة التي تمسكت بها مختلف الوفود. وهكذا لم يكن في الامكان تتويج مداولات الفريق

93-86652

يتضمن هذا المحضر النص الأصلي للخطب الملقاة بالعربية والترجمات الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للخطب الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني خلال أسبوع واحد من تاريخ النشر إلى: Chief of the Verbatim Reporting Section, Room C-178. وستصدر التصويبات بعد نهاية الدورة في وثيقة تصويب واحدة. وعندما ترد نجمة (*) بعد نتيجة تصويت مسجل و/أو تصويت بنداء الأسماء، فيرجى الرجوع إلى مرفق المحضر.

باستنتاجات وتوصيات ملموسة. وكما ورد في تقرير الفريق العامل وفي التقرير السنوي للأمين العام عن أعمال المنظمة، فإن هذا الموضوع مازال مفتوحا لمزيد من المناقشات.

وفي أي استعراض لهذه المسألة، يجب أن يفهم الاصلاح المقترح لمجلس الأمن ولتوسيع عضويته في سياقه ومنظوره التاريخيين الصحيحين. ففي أعقاب الدمار المأساوي الذي خلفته الحرب العالمية الثانية، أنشئت الأمم المتحدة "لإنقاذ الأجيال المقبلة من ويلات الحرب". وتم تصور مجلس الأمن على أنه الجهاز الرئيسي المسؤول عن صون السلم والأمن الدوليين. وكان الافتراض هو أن خمسة أعضاء دائمين، كانوا حلفاء أثناء الحرب، سيواصلون العمل معا في انسجام. وهذا الافتراض ثبت أنه غير صحيح بمجرد أن أصبح العالم مستقطبا أثناء الحرب الباردة المطولة. وخلال تلك الفترة كان المجلس عاجزا عن التوصل إلى قرارات بشأن أية قضية اعتد فيها بالمصالح المتنافسة لكتلتي الدول العظمى. ولم تكن معظم الصراعات تسوى داخل المجلس، بل كانت تسويها الدول الكبرى خارج المجلس.

وفي نهاية الحرب الباردة، وبعد تجربة حرب الخليج الفارسي، انتعشت الآمال في امكانية ظهور مجلس أمن أكثر ثقة وفعالية وقوة، بوصفه رادعا هاما للعدوان، وأداة لعكس مسار هذا العدوان في حالة وقوعه. إلا أن التجربة اللاحقة ثبطت هذه الآمال والتوقعات. فتقصير المجلس في تنفيذ قراراته بشأن البوسنة والهرسك، وعدم كفاية استجابته للأحداث في رواندا، وعجزه عن تنفيذ قراراته المتعلقة بجامو وكشمير، كل هذا أسهم في وجود إحساس بانعدام الأمن. وبدلا من ظهور نظام عالمي جديد يشرف عليه مجلس الأمن، تواجهنا سلسلة من المنازعات والصراعات في كل أنحاء افريقيا وأوراسيا.

وفي هذا السياق، ومع إدراكنا التام لمواطن قوة مجلس الأمن ومواطن القصور فيه، ينبغي أن نبحث عن السبل والوسائل الكفيلة بجعله أكثر فعالية في الحفاظ على السلم والأمن الدوليين. إن مجلس الأمن به جوانب إجحاف كامنة ومتأصلة. فهو يتألف من عدد صغير جدا من الدول الأعضاء. وهو منقسم بين أعضاء دائمين وأعضاء غير دائمين، بين من يملكون حق النقض ومن لا يملكون هذا الحق.

والغرض من عمليتنا الحالية ينبغي أن يكون النهوض بمزيد من الديمقراطية والشفافية في أعمال المجلس. وينبغي أن يكون هدفنا تعزيز فعالية المجلس وكفاءته، وفقا للفقرة ١ من المادة ٢٤ من الميثاق. وعلينا أن نتفادى أية محاولة لإدامة وتعميق الاختلالات القائمة بخلق مراكز امتياز جديدة. ويجب أن يستهدف مسعانا تعزيز، لا تقويض، مبدأ المساواة بين الدول في السيادة، المكرس في ميثاق الأمم المتحدة.

لقد زادت العضوية العامة في الأمم المتحدة من ٥١ عضوا في عام ١٩٤٥ إلى ١٨٤ عضوا في عام ١٩٩٤. وبالتالي فإننا نشاطر الدول الأعضاء رغبتها العامة في تعزيز دور المجلس، وكذلك في إعادة النظر في تشكيله حتى يعكس على النحو الكافي الزيادة في العضوية، وخاصة العدد الأكبر من الدول الصغيرة والمتوسطة الحجم التي انضمت إلى الأمم المتحدة.

إن تكوين المجلس الحالي يفتقر إلى التوازن من حيث التوزيع الجغرافي. إلا أن أية محاولة لإعطاء مزيد من التمثيل لمختلف المناطق يجب أن تعكس الظروف القائمة داخل كل منطقة. والحجج التي تساق لصالح التمثيل الاقليمي العادل يجب النظر إليها في سياق الشواغل المشروعة لجميع الدول الأعضاء داخل المنطقة المعنية. والاستجابة لمطلب التمثيل الاقليمي لا يجوز أن تؤجج الميول نحو الهيمنة والسيطرة التي تتجلى بوضوح في بعض المناطق. ومرة أخرى أقول، يجب أن يكون نهجنا هو الدفاع عن المساواة في السيادة بين الدول كبيرة كانت أم صغيرة.

وعلينا أن نضع في اعتبارنا أن هذا البند قد أدرج أصلا للنظر في زيادة عدد الأعضاء غير الدائمين في مجلس الأمن. ولا ينبغي أن نسمح بأن تستغل المشاورات الراهنة لخدمة أهداف حفنة من البلدان. وزيادة العضوية الدائمة في المجلس، بدلا من أن تعزز فعالية المجلس، لن تؤدي إلا إلى إبعاد البلدان الصغيرة ومتوسطة الحجم التي تشكل أغلبية في الجمعية العامة.

وقد أدخلت بعض المفاهيم لانشاء فئات جديدة، كأعضاء اقليميين أو شبه دائمين؛ ولكنها تحتاج إلى مزيد من المناقشات والمشاورات المكثفة. ومعايير العضوية غير الدائمة، بالاضافة إلى تلك الواردة في المادة ٢٣ من الميثاق، بحاجة إلى أن تطبق بطريقة أكثر جدية. فهذه المعايير تعني ضمنا وبوضوح أنه،

وفقا للمادتين ٢٤ و ٢٥، يجب أن تكون الدول الأعضاء الممثلة في المجلس مستعدة لأن تعمل باسم جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة بطريقة سريعة وفعالة، والأهم من ذلك، أن تنفذ قرارات المجلس بثبات واستمرار. أما تلك الدول التي تواصل الاستخفاف بمبادئ الميثاق وتحدي قرارات مجلس الأمن، فلا يمكنها أن تطمح في أن تكون قيّمة على السلم في مجلس الأمن.

ومن الواضح أن مسألة حجم مجلس الأمن بعد اصلاحه ستكون عنصرا مركزيا في رزمة الاصلاح، وينبغي أن يظل المجلس صغير الحجم إلى الحد الذي يكفي لضمان الكفاءة والفعالية، إلا أنه ينبغي أن يكون كبيرا إلى حد يكفل التمثيل الكافي للدول الصغيرة ومتوسطة الحجم. ومع ذلك، فبالاضافة إلى حجم المجلس هناك جوانب أخرى تحتاج إلى نفس القدر من الانتباه في عملية الاصلاح.

إن أي استعراض جاد وهادف لأداء المجلس ينبغي أن يشمل القضايا الحيوية الأعرض المتعلقة بتعميم الديمقراطية والشفافية في عملية صنع القرار. وأثناء المشاورات التي أجراها الفريق العامل طرحت اقتراحات عديدة يمكن أن تيسر إشراك العضوية العامة في عملية صنع القرار في المجلس.

وتعميم الديمقراطية يمكن تحقيقه بإعادة تحديد علاقة المجلس بالجمعية العامة وبهيئات الأمم المتحدة الأخرى. وينبغي إلقاء نظرة جديدة على المواد ١١ و ١٢ و ٢٤ من الميثاق، بهدف تطوير علاقة عمل مشتركة بين المجلس والجمعية العامة في مجال صون السلم والأمن الدوليين. ويمكن إنشاء آلية فعالة تنقل إلى المجلس آراء الجمعية العامة وتوصياتها بشأن السلم والأمن، كوسيلة لتعزيز مشاركة العضوية العامة لمنظمتنا في عملية صنع القرار في المجلس. وبدلا من الممارسة الراهنة المتمثلة في المناقشة الشكلية لتقرير المجلس السنوي، ينبغي أن تناقش الجمعية العامة هذا التقرير بشكل أكثر موضوعية وانتقادا، وفقا للمواد ١١ و ١٤ و ٣٥ من الميثاق. ويمكن إنشاء فريق عامل تابع للجمعية العامة لتحليل تقرير المجلس قبل النظر فيه في الجلسات العامة للجمعية.

ويمكن أن يدرس الفريق العامل المفتوح العضوية أيضا إمكانية إنشاء جهاز مساعد للجمعية العامة بموجب المادة ٢٢ يمكن أن ينظر في المسائل المتصلة بالسلم والأمن الدوليين التي قد تعرضها عليه أية دولة عضو في الأمم المتحدة أو مجلس الأمن ويناقشها وفقا لنص الميثاق. وبالاضافة إلى ذلك، ينبغي أن يجتمع رئيسا مجلس الأمن والجمعية العامة بانتظام لتنسيق أعمال الهيئتين.

ومن الواضح تماما أن هناك ارتباطا بين المشاكل الاقتصادية والاجتماعية والاضطرابات السياسية في مختلف أجزاء العالم. وهناك حاجة عاجلة لتعزيز العلاقة بين مجلس الأمن والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، حتى يعطى للعوامل الاقتصادية والاجتماعية وزنها الحقيقي في القرارات المتصلة بالسلم والأمن الدوليين. وهناك سبب مشروع للخوف من أن الأزمات الاقتصادية اليوم - الديون، والتصحر، وانخفاض أسعار السلع الأساسية - قد تؤدي إلى صراعات سياسية في الغد داخل الدول وفيما بينها. ويمكن أن يفيد المجلس الاقتصادي والاجتماعي، في كثير من الحالات، في توجيه التحذير المبكر إلى مجلس الأمن بشأن الاضطرابات والصراعات الوشيكة.

ويقع على عاتق مجلس الأمن عبء تعزيز قدر أكبر من الشفافية. ونحن سعداء لأن نلاحظ أنه خلال هذه السنة الماضية اتخذ المجلس عدة خطوات إيجابية لتعزيز علاقاته مع الجمعية العامة. ومع ذلك، لا يزال من المطلوب اتخاذ خطوات أكثر تحديدا من أجل التشاور عن كثب مع أعضاء الأمم المتحدة، ولا سيما البلدان المساهمة بقوات، تنفيذا للمادة ٤٤. وينبغي على رئيس مجلس الأمن أن يقدم موجزات منتظمة ومضمونية إلى العضوية العامة بشأن المسائل الرئيسية المعروضة على المجلس. ويمكن إنشاء جهاز مساعد للمجلس، بموجب المادة ٢٩، لرصد عمليات حفظ السلم وتأسيس نظام لإجراء مشاورات مباشرة مع البلدان المساهمة بقوات خلال عملية اتخاذ القرارات الخاصة بهذه العمليات.

وإننا نؤيد بالكامل الموقف الذي اتخذته حركة عدم الانحياز بشأن هذه المسألة في قمتها المعقودة في جاكرتا في عام ١٩٩٢ وفي الجلسة الوزارية المعقودة في القاهرة في حزيران/يونيه الماضي.

ومن الأهمية بمكان أن تتفق نتيجة جهودنا على نحو صارم مع مبادئ وأهداف ميثاق الأمم المتحدة. وينبغي أن تقوم على أساس توافق الآراء والاتفاق فيما

بين الدول الأعضاء. وأي قرار يتخذ بشأن هذه المسألة لا يحظى بدعم العضوية العامة للأمم المتحدة سيكون قرار يؤدي إلى نتائج عكسية. فإنه قد يؤدي إلى تآكل الدعم العام لدور مجلس الأمن في المستقبل وقد يثير الشكوك بشأن حرمة قراراته.

وفي الختام، أود أن أقدم بضع ملاحظات بشأن تقدم العمل في الفريق العامل المفتوح العضوية. إن آخر إصلاح في مجلس الأمن قد أخذ سنوات حتى ينضج، رغم أنه تناول مسألة واحدة فحسب: زيادة العضوية غير الدائمة. وسيمضي وقت طويل حتى يتحقق الدعم الواسع النطاق لتعديلات الميثاق. واليوم، إننا نتقدم على طريق إصلاح شامل في المجلس، بما في ذلك زيادة عضويته.

وستعمل باكستان بصبر وأناة مع أعضاء الأمم المتحدة الآخرين من أجل إصدار قرار بشأن إصلاح مجلس الأمن يدفع قضية السلم، والأمن وأهداف ومقاصد الميثاق. علينا أن نتحلى بالصبر في هذه الممارسة الهامة دون تسويف.

السيد غومرسال (المملكة المتحدة) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): السيد الرئيس، اسمحوا لي أولا أن أضيف تهانئي إليكم على توليكم منصبكم الرفيع.

إن المناقشة العامة التي تجري في الجمعية العامة قد أكدت من جديد، إذا كانت هناك حاجة إلى تأكيد، الأهمية التي توليها الدول الأعضاء في هذه المنظمة لزيادة عضوية مجلس الأمن. ومن الواضح أن وجود مجلس أمن تمثيلي وفعّال يعتبر في صالح الجميع.

ويعتقد وفدي أنه كان هناك تقدم حقيقي في السنة الماضية في زيادة الفهم العام للمسائل، وقد بلغنا الآن مرحلة يجب أن نكون قادرين فيها على تجاوز القاء البيانات المعدة وأن نبدأ النظر في الوسائل الكفيلة بحل المسائل الهامة المعلقة بطريقة واقعية. وقد أعلن موقف حكومتي بشأن معظم جوانب مسألة زيادة العضوية بالتفصيل في الفريق العامل المفتوح العضوية. ولكن ربما يكون من الجدير أن نذكّر بوجهة نظرنا المتمثلة في أن أي توسيع في عضوية المجلس ينبغي أن يكون محدودا نسبيا، بما يصل بها إلى حوالي ١٩ أو ٢٠ عضوا، حتى لا تتعرض فعالية المجلس للخطر؛ وأنه إذا أمكن التوصل إلى توافق الآراء ينبغي دعوة بلدان معينة، بحكم مصالحها العالمية وإسهامها في الأمن الدولي وفي عمليات الأمم المتحدة، لقبول مسؤوليات العضوية الدائمة. وفي هذا السياق، نؤيد العضوية الدائمة لليابان وألمانيا.

وفيما يتعلق بـ "المسائل الأخرى ذات الصلة" فإن مجلس الأمن، من خلال عمل الفريق العامل غير الرسمي بشأن وثائق المجلس والمسائل الإجرائية الأخرى، قد اتخذ عدة خطوات طوال السنة الماضية لزيادة الشفافية في أنشطة المجلس. وقد اعطيت الأولوية أيضا إلى جهود تعزيز الترتيبات الخاصة بالتشاور مع البلدان المساهمة بقوات. وتؤيد حكومتي الاقتراح الخاص بأن تعقد الأمانة العامة، على نحو منتظم، اجتماعات مع البلدان المساهمة بقوات وأعضاء المجلس لتبادل المعلومات والآراء في الوقت المناسب لإصدار قرارات من جانب المجلس حول تمديد أو إنهاء ولاية عمليات صيانة السلم أو إجراء تغيير ملموس فيها. لا شك أن هذه المسائل ستناقش أيضا خلال المداولات الخاصة بتقرير المجلس إلى الجمعية في ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر. ولكنني أود أن اؤكد مرة أخرى التزام وفدي بمواصلة دعمه لجهود المجلس لتعزيز الشفافية، بحيث لا يؤدي ذلك إلى الاضرار بكفاءته وفعاليته.

ورغم أن المهمة المسندة إلى الفريق العامل المفتوح العضوية لا تزال مهمة صعبة وحساسة، فقد كنا سعداء بأن نلاحظ أنه كان هناك التقاء في وجهات النظر خلال عمله هذه السنة بشأن طبيعة التوسيع الذي يمكن تحقيقه. ويجب أن نحافظ على الزخم في هذا العمل في الأسابيع والشهور المقبلة، وأن يستكمل، كلما أمكن ذلك، بالمشاورات غير الرسمية لتحقيق مجالات الاتفاق المحتمل. وستكون الذكرى السنوية الخمسون لإنشاء الأمم المتحدة في السنة المقبلة حجرا أساسيا في مداولاتنا. وسيعمل وفدي مع الآخرين من أجل تحقيق، كلما أمكن ذلك، نتيجة إيجابية بشأن هذه المسألة البالغة الأهمية.

السيد نوتردام (بلجيكا) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): في ١٤ أيلول/سبتمبر الماضي، أخذت الجمعية العامة علما بتقرير الفريق العامل المفتوح العضوية (A/48/47)، الذي صدر، تنفيذا للقرار ٢٦/٤٨، للنظر في جميع الجوانب الخاصة بمسألة زيادة عضوية مجلس الأمن والمسائل الأخرى ذات الصلة. ويصور هذا التقرير وجهات النظر المختلفة التي لا تزال موجودة

فيما يتصل بمختلف جوانب إصلاح مجلس الأمن، التي من الواضح تماما تعقدها وحساسيتها.

وقررت الجمعية العامة أن يواصل الفريق العامل مشاوراته خلال الدورة التاسعة والأربعين وأن يقدم تقريرا آخر قبل نهاية هذه الدورة، وستشارك بلجيكا في تلك المشاورات بنشاط وبروح التوافق كما فعلت في الماضي.

وأود أن أغتنم هذه الفرصة لكي أذكر بالخطوط الرئيسية لما يدور في فكر بلجيكا بالنسبة لإصلاح مجلس الأمن. ترى بلجيكا أن إصلاح مجلس الأمن ينبغي ألا يتعارض مع روح أحكام ميثاق الأمم المتحدة التي تحدد تكوين وولاية هذا الجهاز الرئيسي للأمم المتحدة. ومن المقاصد الرئيسية للميثاق التي تعلق عليها بلجيكا أهمية قصوى صون السلم والأمن الدوليين.

ومن المؤكد أن النظام الحالي للأمن الجماعي الذي يتولى أمره مجلس الأمن لم يبلغ مرحلة الكمال. ولكنه يتميز بكونه الأداة العالمية الوحيدة لاحتواء الصراعات. ونظرا لاستمرار تهديد الأزمات التي تواجه المجتمع الدولي من الضروري الحفاظ على فعالية المجلس وقدرته على العمل. لذلك ترى بلجيكا أن المناقشة الحالية بشأن إصلاح مجلس الأمن يجب أن توجه دائما إلى تعزيز إجراءاته لصون السلم والأمن الدوليين. وبينما ينبغي القضاء إلى أقصى حد ممكن على العيوب وأوجه القصور التي تشوب هذا النظام، فإن علينا ألا ننسى أن المقصد الرئيسي من هذه العملية هو صون السلم والأمن الدوليين.

إن أوجه القصور السابقة والحالية والمستقبلة دونما شك في نظام الأمن الجماعي تفرض علينا أن نعتدل في طموحاتنا. وبلجيكا مقتنعة بأن أفضل أساس لإصلاح مجلس الأمن هو البرغمانية وليس الأحكام المسبقة أو وضع نظريات مستوحاة من الظروف، فمجلس الأمن - شأنه شأن الأمم المتحدة ذاتها - ليس إلا تجسيدا لحقيقة العلاقات القائمة بين الدول الأعضاء في المنظمة. والتطورات الأخيرة التي طرأت على تلك العلاقات تجعل من الضروري أن يتكيف المجلس بحيث يمكنه مواجهة التحديات الجديدة. ولكننا سنخاطر بالتأكيد بالتعرض للفشل إذا ما حاولنا استخدام هذه الضرورة للتغيير المشروع لكي نشرع في ثورة حقيقية من شأنها أن تكون غير واقعية في ضوء صعوبة تحقيق أهدافها.

ذلك هو النهج المفاهيمي الذي ترى بلجيكا أنه يجب أن يوجه العمل في المستقبل لإصلاح مجلس الأمن؛ واستنادا إلى ذلك النهج، دعوني ألخص بعض النتائج العملية لمثل هذا الإصلاح.

أولا وقبل كل شيء، إذا رؤي أنه من الضروري أن يعبر عن النمو الأخير في عضوية الأمم المتحدة بتوسيع عضوية مجلس الأمن، فستواصل بلجيكا تحبيذ فكرة إجراء زيادة محدودة. ونرى أن الزيادة التي تتراوح بين عضوين وخمسة أعضاء تبدو أنها أصح زيادة للاستجابة إلى حاجة المجلس إلى الفعالية والحاجة إلى طابع تمثيلي أفضل.

ثانيا، سيحسن المجتمع الدولي صنعا، كما قال وزير خارجية بلدي مؤخرا في هذه القاعة، إذا منح العضوية الدائمة لدولتين كبيرتين على الصعيد الاقتصادي مسلم منذ وقت طويل بدورهما الإيجابي في الشؤون العالمية. وكما لاحظ الأمين العام في آخر تقرير له عن أعمال المنظمة تساهم التنمية الاقتصادية والاجتماعية في تعزيز صون السلم والأمن الدوليين. ومن هنا، يكون من المعقول بالتأكيد إعطاء مكانة خاصة في المجلس للدول التي يكون باستطاعتها دعم مثل هذه التنمية الاقتصادية والاجتماعية بنفس الشروط المنطبقة على الأعضاء الخمسة الدائمين. وعلاوة على ذلك، ينبغي إعطاء مقعد إضافي غير دائم للمناطق التي تعتبر نفسها غير ممثلة تمثيلا كافيا.

ثالثا، ينبغي أن يبقى دون تغيير التمييز بين الأعضاء الدائمين والأعضاء غير الدائمين، فهو من الأمور المستقرة والمقبولة للجميع. وإذا أجريت محاولة تعديله بإنشاء فئة جديدة من الأعضاء تولدت مناقشة لا يمكن التنبؤ بنتائجها حول تحديد المعايير الجديدة.

رابعا، أظهرت خبرة الفريق العامل صعوبة التوصل إلى توافق آراء متزامن على كل جوانب إصلاح مجلس الأمن. وفي الوقت الذي نسلم فيه بأن كل جوانب هذا الإصلاح ذات أهمية متساوية، فقد يكون بوسعنا أن نحدد بالتدريج الجوانب التي يتيسر التوصل إلى توافق آراء عليها، بينما نواصل بذل جهودنا من أجل تضييق شقة الخلافات المتبقية على الجوانب الأخرى.

لقد كان غرضي اليوم أن أكرر التأكيد على اهتمام بلجيكا بقضية إصلاح مجلس الأمن. وفي سياق المشاورات الجديدة للفريق العامل، أردت أن أذكر بنهجنا المفاهيمي وببعض نتائجه العملية. وسيظل النهج الأكثر حكمة بالنسبة لبلجيكا هو توخي الواقعية إذا أردنا تحقيق إصلاح مجلس الأمن، وعلى وجه الخصوص إذا أردنا الاحتفاظ ببعض التأثير على مجمل العملية الجارية. ويرى البعض أن العيد الخمسيني لإنشاء الأمم المتحدة يمكن أن يكون أفضل مناسبة لإصلاح مجلس الأمن. ومن المؤكد أن بلجيكا ستحبذ فكرة تزامن إصلاح مجلس الأمن لو أمكن مع الاحتفال بمرور نصف قرن على خروج المنظمة إلى حيز الوجود.

السيد وانغ شيتشيان (الصين) (ترجمة شفوية عن الصينية): يرحب وفد الصين بمواصلة الجمعية العامة النظر في دورتها الحالية في قضية التمثيل العادل في مجلس الأمن وتوسيع عضويته. ونود أيضا أن نرحب هنا بالتقرير الأولي المقدم من الفريق العامل المفتوح العضوية، المنشأ وفقا لقرار الجمعية العامة ٢٦/٤٨. ونقدر الحجم الكبير من العمل الذي استطاع الفريق العامل إنجازه بتوجيه من سعادة السيد صمويل ر. إنسانالي رئيس الجمعية العامة في دورتها الثامنة والأربعين، ومن نائبي رئيس الفريق العامل، الممثلين الدائمين لفنلندا وسنغافورة.

وتؤيد الصين إصلاح مجلس الأمن. وفي رأينا أنه يجب تنفيذ الإصلاح اللازم لمجلس الأمن نظرا للحاجة إلى جعل المجلس يتكيف تبعا للحالة المتغيرة في العالم ويواجه التحديات الخطيرة الماثلة أمامنا. ويرى الوفد الصيني أن التوسيع الملائم لمجلس الأمن والتحسين المطلوب في أساليب عمله يجب أن يستهدفا أولا وقبل كل شيء تحسين صفته التمثيلية بحيث يعبر على نحو أفضل عن الإرادة الجماعية والتطلعات المشتركة للدول الأعضاء في الأمم المتحدة، وثانيا، النهوض بفعالية المجلس وكفاءته حتى يمكن صون وتعزيز دوره الإيجابي في الشؤون العالمية في وضعها الجديد وتمكينه من أن يؤدي بمزيد من الفعالية شتى المهام التي أوكلها إليه ميثاق الأمم المتحدة. ويجب أن تفضي كل تدابير الإصلاح إلى تحقيق هذه الأهداف.

ويرتبط إصلاح مجلس الأمن ارتباطا وثيقا بمصلحة جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، وهو يعد من القضايا الهامة التي تهم جميع البلدان. لذلك فإن أية تدابير تتخذ لإصلاح المجلس يجب أن تكون معبرة عن مصلحة كل دولة من الدول الأعضاء. ونرى في هذا الصدد أن أي توسيع للمجلس يقتضي مراعاة مبدأ التوزيع الجغرافي العادل، وأن يولى الاعتبار الكامل لتطلعات ومصالح البلدان النامية التي تشكل أغلبية أعضاء الأمم المتحدة، وذلك لتمكين تلك البلدان من أن تضطلع بدور أكثر فعالية في شؤون الأمم المتحدة.

ينبغي تجنب الممارسات التي قد تؤدي إلى نشوء اختلالات جديدة. وفي الوقت ذاته، نعتقد أيضا أن جميع جوانب مسألة التمثيل العادل في مجلس الأمن وزيادة عضويته مترابطة وينبغي تناولها باعتبارها رزمة كاملة وبأسلوب متوازن.

منذ إنشاء الفريق العامل المفتوح العضوية ما برحت مسألة التمثيل العادل في مجلس الأمن وزيادة عضويته مسألة تعلق عليها جميع البلدان أهمية كبرى. ولقد شارك العديد من البلدان مشاركة فعالة في المداولات وتقدمت بسلسلة من الاقتراحات المحددة. وفي الوقت ذاته، دارت أيضا مناقشات واسعة فيما يتصل بزيادة شفافية عمل المجلس، وتحسين أساليب عمله وكذلك تعزيز العلاقة بين مجلس الأمن والجمعية العامة في أدائهما لمهامهما. ونرى أن هذه المناقشات مفيدة جدا لزيادة التفاهم المتبادل وللتوصل إلى توافق للآراء فيما بين الأمم. وبالطبع، ظهرت آراء مختلفة من جانب مختلف البلدان في هذه المناقشات حول جوانب محددة من الإصلاح، وفي بعض المجالات كانت الخلافات كبيرة إلى حد ما. وهذا يظهر أن المهمة التي تواجهنا لا تزال شاقة، وأنه يلزم اتخاذ نهج يتسم بالجدية والواقعية والأناة لمواصلة تبادل الآراء المستفيض ولإيجاد اساس مشترك خطوة خطوة.

ويأمل الوفد الصيني أن يواصل الفريق العامل المفتوح العضوية عمله الفعال أثناء الدورة الحالية للجمعية العامة وأن يجري، على أساس المناقشات السابقة، دراسة جدية ومفصلة بشأن الاقتراحات المعقولة والمفيدة التي تقدمت بها الدول الأعضاء بحيث يجري، في أبكر وقت ممكن، إعداد برنامج إصلاح مقبول لدى جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة.

السيد خاندوجي (أوكرانيا) (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): يود الوفد الأوكراني بادئ ذي بدء أن يعرب عن امتنانه الصادق للسفير إنسانالي، رئيس الجمعية العامة في دورتها الثامنة والأربعين الذي قاد مداولات الفريق العامل المفتوح العضوية بشأن مسألة التمثيل العادل في مجلس الأمن وزيادة عضويته. إن قيادته الماهرة والمحنكة قد مكنت الفريق العامل من القيام بقدر لا بأس به من العمل. ونود كذلك أن نشكر نائبي الرئيس، السفير برايتنشتاين والسفير تسو تاي سو على إسهامهما الهام.

نعتقد أن الفريق العامل المفتوح العضوية كان من أهم المحافل في الدورة الثامنة والأربعين للجمعية العامة. ويمكن تفسير هذا، قبل كل شيء، بأهمية المشاكل التي نوقشت وبالانتباه الذي أولته الدول الأعضاء لعمله. وأثناء المناقشة تم تقديم عدد كبير من الاقتراحات بشان مختلف جوانب هذه المسألة. ولكن تم التأكيد بصفة خاصة على مشكلة التمثيل العادل في مجلس الأمن وزيادة عضويته.

نرى أن نتيجة المناقشات تتجسد على نحو دقيق في تقرير الفريق العامل الذي ينص على أنه:

> "في حين كان هناك تقارب في الآراء بشأن توسيع عضوية مجلس الأمن، فإن هناك أيضا اتفاقا بأن نطاق وطبيعة هذا التوسيع يستلزمان مزيدا من البحث". (الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة الثامنة والأربعون، A/48/47، الفقرة ٨)

إن وفد أوكرانيا يوافق على هذا الاستنتاج. لقد كنا وما نزال نعتقد أن التشكيل الحالي لمجلس الأمن وأداءه وأساليب عمله ينبغي أن تتكيف بغية جعل مجلس الأمن هيئة أكثر تمثيلا يأخذ في اعتباره الحقائق الإقليمية الجديدة والمشاركين الجدد في العلاقات الدولية.

إن توسيع عضوية المجلس، وهو جهاز رئيسي من أجهزة الأمم المتحدة يعمل وفقا لأحكام الميثاق باسم جميع الدول الأعضاء، من شأنه أن يعزز تعزيزا كبيرا مصداقية قراراته وشرعيتها. ولكن من الأساس، بغية الحفاظ على فعالية عمل المجلس، وقدرته على الاستجابة دون تأخير لأي تهديد للسلم والأمن، النظر في هذه الحالات على الفور واتخاذ القرارات اللازمة على أساس الميثاق.

تدلل المناقشات المعقودة في إطار الفريق العامل أن تحقيق هذا التوازن الذي تقبله جميع المجموعات الإقليمية وجميع الدول الأعضاء لم يكن مهمة سهلة. فلقد كان هناك مختلف المقترحات المتعلقة بتوسيع المجلس مثل زيادة عضويته ببضعة مقاعد فقط، أو بزيادة عدد أعضائه إلى ٣٠ عضوا أو حتى أكثر من ذلك. ونرى أن الحل المقبول عموما ينبغي أن يكون في نقطة ما تقع وسط النطاق المقترح. ولقد ذكرنا في الفريق العامل، ونود أن نكرر الذكر هنا، أننا نرى أن مجلس الأمن ينبغي أن يتألف من ٢٥ مقعدا. وهذا التوسيع إذا تحقق جعل من الممكن، أولا، الحفاظ على أهمية مبدأ التمثيل الجغرافي العادل في المجلس وهو التمثيل المنصوص عليه في المادة ٢٤ من الميثاق وتلبية مصالح جميع المجموعات الإقليمية، وأؤكد، جميع المجموعات الإقليمية؛ وثانيا، لن يعرقل اتخاذ المجلس للقرارات السريعة والفعالة والحازمة على النحو المطلوب بموجب المادة ٢٤ من الميثاق.

بما أن وفدي يمثل دولة من المجموعة الإقليمية لأوروبا الشرقية، أود أن استرعي انتباه الجمعية إلى ما يلي:

في عام ١٩٦٣، عندما تم الإصلاح الأول والوحيد لمجلس الأمن، كانت مجموعة أوروبا الشرقية تتألف من ١٠ دول وكان يمثلها في المجلس عضو دائم واحد وعضو غير دائم واحد. واليوم تضاعفت عضوية هذه المجموعة، ولكن الدول الـ ٢٠ لديها نفس عدد المقاعد: عضو دائم وعضو غير دائم، وهذا يعني أن ١٩ دولة تتنافس على مقعد واحد بالتناوب. وهكذا لكل دولة من المجموعة فرصة أن تنتخب في المجلس بمعدل مرة كل ٣٨ عاما. ومن الواضح أن هذا احتمال لا نحسد عليه. لذا نود أن نؤكد مرة أخرى على أن أي قرار بشأن مسألة توسيع عضوية مجلس الأمن ينبغي أن يأخذ في اعتباره مصالح جميع المجموعات الإقليمية على أساس مبدأ التوزيع الجغرافي العادل. فإذا تجوهل هذا المبدأ أصبح تحقيق توافق مقبول لدى الجميع بالغ الصعوبة.

كما يود وفد أوكرانيا أن يؤكد على أن توسيع المجلس بزيادة ١٠ مقاعد، وهذا ما نقترحه ويقترحه عدد من الوفود الأخرى، يجعل من شأنه أن من الممكن استيعاب بعض الصيغ الأخرى التي طرحت في الفريق العامل وفي الجمعية، ولا سيما صيغة "٢+٣".

في اجتماعات الفريق العامل، وفي الجمعية أيضا، اقترح وفد إيطاليا وعدد من الوفود الأخرى، بما فيها أوكرانيا، النظر في هيكل المجلس الذي يمكن بعض الوفود التي تسهم إسهاما كبيرا في أنشطة الأمم المتحدة من أن تمثل في المجلس أحيانا أكثر. وكان المقصود هو ما يسمى "الفئة الثالثة" من أعضاء مجلس الأمن. إن بعض الوفود أيدت هذا الاقتراح. ولكن بعض البلدان الأخرى إما أعربت عن شكوك في استصواب وجود "الفئة الثالثة" أو اعترضت بقوة على هذه الفكرة. وفي هذا السياق نود أن نؤكد على أننا لا نزال نجد هذه الفكرة مفيدة وجديرة بمزيد من النظر.

ونحن على اقتناع بأن جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة ستستفيد إذا أنشئت فئة ثالثة. والدول التي تقدم مساهمة أكبر في صيانة السلم الدولي وتحقيق الأهداف الأخرى للأمم المتحدة، والتي تتحمل التزامات مالية ثقيلة، من شأنها أن تحصل على إمكانية أفضل للمشاركة في أعمال المجلس؛ وبهذه الطريقة فإن الفقرة ١ من المادة ٢٣ من ميثاق الأمم المتحدة ستنفذ بالكامل. وفي الوقت نفسه إن وضع هذه الدول في الفئة الثالثة لن يجعلها تتطلع إلى شغل المقاعد الخاضعة لنظام المناوبة المعتاد، عملا بالفقرة ٢ من المادة ٢٣. وهذا من شأنه أن يسمح للدول الصغيرة بأن تُمثل في المجلس مرارا، وبالتالي بالاشتراك بشكل أكثر نشاطا في عمل أحد الأجهزة الرئيسية للأمم المتحدة.

إن مسألة تكوين المجلس ترتبط ارتباطا عضويا باجراءات التصويت. وفي هذا السياق، أعرب عدد من الوفود عن آرائهم في استصواب إدخال تعديل على حق النقض. وقد أدخلت هذه الفكرة في ميثاق الأمم المتحدة من عصبة الأمم، ولكن طرأ عليها في المنظمة اختلاف طفيف في المعنى، من كونها أداة للمحافظة على التوازن بين الدول العظمى في فترة ما قبل الحرب العالمية الثانية، أصبحت آلية للمواجهة الإيديولوجية بين نظامين في فترة ما بعد الحرب. ومن خلال إحلال التعاون محل المواجهة منذ نهاية الحرب الباردة، وتعزيز الشراكة بين الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن، تهيأ فرصة لإعادة النظر في هذه الآلية.

وفي هذا الصدد، وفي ضوء الحقائق الواقعة الأخرى للعالم الحديث، يبدو من السليم أن يغير الإجراء الذي يسمح الآن لدولة واحدة بأن تحظر حل موضوع له أهميته بالنسبة للمجتمع العالمي برمته. وعلى سبيل المثال، يمكن إيلاء الاعتبار لفكرة التصويت وفقا لثقل الدولة. وثمة امكانية أخرى وهي تفويض الجمعية العامة بإبطال النقض إذا كان هذا النقض مفروضا من جانب عضو دائم واحد فقط. وهناك كذلك اقتراحات أخرى بشأن هذا الموضوع. إذا غير الإجراء الحالي شكل ذلك عنصرا هاما في إقرار الطابع الديمقراطي على مجلس الأمن بصفة خاصة، وعلى الأمم المتحدة بصفة عامة.

إن وفد أوكرانيا يشارك في الرأي الذي تكرر الإعراب عنه في الفريق العامل، وهو ضرورة ضمان قدر أكبر من الشفافية في أعمال مجلس الأمن، وخصوصا عملية صنع القرار. ونعتقد أن هذا إذا تحقق سمح لجميع أعضاء المنظمة بالمشاركة الأكثر نشاطا في أعمال المجلس، وضمن تقديم دعم أقوى لقراراته من جانب جميع الدول الأعضاء.

لقد قام الفريق العامل بعمل مهم للغاية. إذا أظهر كيف تنظر الدول الأعضاء في الأمم المتحدة إلى مجلس الأمن. إن مدى الآراء ذات الصلة عريض جدا، ولكن لا يزال هناك الكثير الذي ينبغي عمله من أجل تنسيق المواقف حتى تفي عضوية المجلس في المستقبل، وكفاءة عمله، وتكوينه، باهتمامات جميع المجموعات الإقليمية، وجميع الدول بوجه عام، وكل دولة على وجه الخصوص. وأوكرانيا على استعداد للتعاون مع الدول الأخرى للقيام بكل دقة بهذا الإصلاح على مجلس الأمن.

السيد ياميني - بارنويغوف (أسبانيا) (ترجمة شفوية عن الاسبانية): قبل خمسين عاما تقريبا، في ٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤، نشرت المقترحات بإنشاء منظمة دولية. وقد عُرضت وقتها على مؤتمر سان فرانسيسكو وبالتالي شكلت الأساس لميثاق الأمم المتحدة، وقد أعدت هذه المقترحات، كما تعلمون جميعا، في محادثات دمبرتون أوكس، بمشاركة وفود من الولايات المتحدة، والمملكة المتحدة، والاتحاد السوفياتي والصين.

وأود أن أوضح أن الجهد الذي بذلته الجمعية العامة بعد ذلك بنحو نصف قرن لم ينبثق عن مجموعة صغيرة من الدول، ولكنه، على العكس من ذلك، يضم مجموع عضوية الأمم المتحدة.

وأود أن أبدأ بالإعراب عن امتنان وفدي للسفير صمويل انسانالي ممثل غيانا على التفاني والعمل الشاق الذين ترأس بهما، بوصفه رئيسا للجمعية العامة، الفريق العامل المفتوح العضوية المعني بمسألة التمثيل العادل والمعني بزيادة عضوية مجلس الأمن. ونوجه امتناننا أيضا إلى نائبي رئيس الفريق العامل، السفير ويلهلم براتنشتين ممثل فنلندا والسفير تشيو تاي سو ممثل سنغافورة، اللذين قدما مساهمات ملحوظة من أجل إحراز التقدم في أعمالنا.

ومنذ العام الماضي، عندما قررت الجمعية العامة في قرارها ٢٦/٤٨ إنشاء الفريق العامل، تم إحراز تقدم لا يمكن إنكاره. وقد عقد الفريق العامل اجتماعات كثيرة، واستمع إلى آراء كثير من الدول الأعضاء في جميع المسائل، التي تم تحديدها بوضوح بهذه الطريقة. وجميع هذه البيانات أساس قيم جدا لعملنا المستمر، شأنها شأن الوثائق التي أعدتها الأمانة العامة ورئيس الفريق العامل، السفير انسانالي، والمدخلات التحريرية من عدة وفود أو مجموعات من الوفود.

ولما كان تقرير الفريق العامل يذكر:

> "وفي حين كان هناك تقارب في الآراء بشأن توسيع عضوية مجلس الأمن، فإن هناك أيضا اتفاقا بأن نطاق وطبيعة هذا التوسيع يستلزمان مزيدا من البحث". (A/48/47، الفقرة ٨)

فإننا لا نزال نحتاج إلى الغوص إلى أعماق بعيدة وإلى أن نبحث أيضا عن نطاق مجال التقارب هذا.

وفي السنة الماضية أوجز الوفد الأسباني المبادئ التي ينبغي أن يقوم على أساسها، في رأيه، اصلاح مجلس الأمن، وهي القدرة على التمثيل، والفعالية والشفافية. وينبغي كذلك أن نضع نصب أعيننا أن الهدف النهائي للإصلاح يجب أن يكون تعزيز شرعية أنشطة مجلس الأمن. ولا تزال هذه المبادئ وهذا الهدف سارية المفعول بالكامل، وفيما يتعلق بالشفافية، بناء على مبادرة من جانب أعضاء مجلس الأمن، جرى منذ السنة الماضية وضع ترتيبات عملية لتسهيل متابعة أعمال مجلس الأمن على جميع أعضاء الأمم المتحدة؛ ولا تزال هذه الترتيبات في حاجة إلى الصقل والاستكمال.

وكان معروضا على المجلس كذلك مقترحات مقدمة من وفدي الأرجنتين ونيوزيلندا، تستحق، في رأي وفدي، أن تؤخذ في الاعتبار من أجل تحسين عملية الرصد التي يضطلع بها المجلس لعمليات حفظ السلم والمشاورات مع الدول التي تساهم بقوات، والدول الأخرى المهتمة بصفة خاصة بموقف بعينه.

إن اصلاح مجلس الأمن مسألة بالغة التعقد، وينبغي تناولها بطريقة محسوبة من خلال عملية الحوار الذي سيؤدي إلى قيام التفاهم بين جميع الدول الأعضاء. وفي مسألة لها هذه الأهمية الفائقة فإن توافق الآراء ضروري.

إن أسبانيا تؤيد القيام بزيادة معتدلة لعضوية مجلس الأمن، وهي زيادة إن تحققت سمحت بزيادة تواتر الحضور إلى المجلس من جانب الدول التي لا جدال في أهمية وزنها ونفوذها في الشؤون الدولية، والتي تتوفر لديها الإرادة والقدرة على الإسهام الملموس في صيانة السلم والأمن الدوليين، ولتحقيق الأغراض الأخرى للأمم المتحدة على النحو الذي تنص عليه المادة ٢٩ من الميثاق.

إذا وسعت عضوية المجلس سهل هذا التوسيع كذلك التمثيل الجغرافي العادل، عملا بالمادة ٢٣، مما يُسهل على كثير من البلدان المتوسطة والصغيرة الحجم، التي لم تتمكن حتى الآن من عمل ذلك، أن تقوم بدور مباشر في أعمال المجلس. وفي جميع الحالات من الضروري جدا المحافظة على المبدأ الوارد في المادة ٢٤ من الميثاق، ومؤداه أن مجلس الأمن يعمل بالنيابة عن جميع أعضاء الأمم المتحدة في مجال تنفيذ واجباته ذات الصلة بصيانة السلم والأمن الدوليين.

تولى الرئاسة نائب الرئيس، السيد أريستانبيكوفا (كازاخستان).

وينبغي أيضا أن نضع في الاعتبار أنه ينبغي أن يتم أي توسيع لعضوية مجلس الأمن جنبا إلى جنب مع تعديل الأغلبية اللازمة لاتخاذ القرارات. ونعتقد في هذا الخصوص أنه يمكننا التمييز بين ثلاث فئات من المسائل التي تتخذ بشأنها القرارات: الأولى، المسائل الإجرائية؛ والثانية، المسائل الموضوعية التي لا تدخل في نطاق الفصل السابع من الميثاق - وهي أساسا الأمور المتصلة بالتسوية السلمية للمنازعات؛ وثالثا،

المسائل التي تدخل في إطار الفصل السابع، التي تفترض مسبقا الالتجاء إلى تدابير إنفاذية.

ومن شأن كل من تلك الفئات التي يتخذ المجلس اجراءات بشأنها أن تتطلب أغلبية مختلفة، وتكون أكبر إذا كان القرار المعتزم اتخاذه أكثر أهمية. ومن شأن هذا تقرير عدم تطبيق ما يسمى بحق النقض إلا فيما يتصل بالفئة الثالثة من القرارات: أي تلك المتخذة بموجب الفصل السابع من الميثاق. وجدير بالذكر أن الولايات المتحدة والمملكة المتحدة قدمتا اقتراحا من هذا النوع خلال محادثات دومبارثون اوكس، ولكن الوفد السوفياتي رفضه بناء على تعليمات من ستالين نفسه.

ويحوز الفريق العامل حاليا فيضا من الوثائق التي تتضمن عددا كبيرا من الردود الوطنية، وتحتوي على مقترحات وملاحظات، لا يزال من المتعين استكمالها حتى تصبح محددة بدرجة أكبر. ولا يمكن القول بعد أن هناك مجالات يمكن اتخاذ قرارات بشأنها في هذه المرحلة. وهذا ما يشير إليه تقرير الفريق العامل ذاته. ومع ذلك، توجد مواد كافية يمكن أن تمكننا، إذا ما نُظمت بطريقة صحيحة، من أن نحدد، ونحن نقوم بعملنا، مجالات عريضة لتوافق الآراء. ويرى وفدي الإبقاء على الوضع الحالي للفريق العامل حتى يتمكن من مواصلة مداولاته في الدورة التاسعة والأربعين هذه. وبالنظر إلى القدر الكبير من الأعمال التي يجب الاضطلاع بها خلال الجزء الرئيسي من هذه الدورة، يُحتمل استئناف الأعمال الموضوعية للفريق العامل في سنة ١٩٩٥، حتى يمكن لجميع الوفود أن تقف على قدم المساواة ويتسنى لها المشاركة التامة وتقديم إسهاماتها. وفي الوقت ذاته، ينبغي مراعاة ضرورة تزويد الجمهور بمعلومات مناسبة عن الأعمال المنجزة.

وفيما يتعلق بشكل المناقشات، نحتاج إلى صيغة جديدة، تستند إلى المقترحات المقدمة في الدورة الأخيرة، مما يتيح لنا تطوير ما قمنا به بالفعل من أعمال، دون المساس بحق تلك الوفود التي لم تعبر بعد عن آرائها في أن تدلي بها في جلسات علنية عندما ترى لازما. وإني أؤكد للجمعية العامة أن وفدي سيواصل المشاركة في أعمال الفريق العامل والتعاون مع الرئاسة على النحو اللازم حتى يمكننا التقدم نحو تحقيق توافق الآراء والتوصل إلى نتائج متفق عليها بوجه عام بحلول الذكرى السنوية الخمسين لإنشاء الأمم المتحدة. وتحقيقا لهذه الغاية، سوف نحتاج إلى مساعدة ومشاركة جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة في مسعى جماعي للمجتمع الدولي بأكمله.

السيد ايتا (سان مارينو) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أرجو أن تسمحوا لي بأن أستهل كلامي بالتأكيد على تأييد وفدنا لجميع المقترحات، تقريبا، التي أوضحها من قبل السفير فولشي وطورها بالأمس السيد كابوتو، وكيل وزارة الخارجية الايطالية، ولا يصدر هذا التأييد عن صلتنا الكبيرة بايطاليا فقط: ولكن ينتج عن ثروتنا الممتازة من الثقافة التقليدية وشبكة روابطنا الاقتصادية والمالية وحبنا العام للحرية والديمقراطية والسلم والأمن وحقوق الإنسان والرخاء.

وقد استمعنا بالأمس إلى العديد من الوفود التي وجدت في الاقتراح الايطالي أساسا متينا لتطوير أعمالنا. وقد أولت سان مارينو، التي أتيحت لها الفرصة للمشاركة بفعالية في الفريق العامل المعنى بإصلاح مجلس الأمن، اهتماما خاصا للبيانات التي أدلي بها خلال مناقشات الأمس واليوم، ولاحظنا وجود توافق تام للآراء تقريبا في مجالات رئيسية ثلاثة: وهي وجوب توسيع مجلس الأمن؛ وجعله أكثر ديمقراطية مع التركيز بوجه خاص على الشفافية والمساءلة؛ وضرورة أن يعكس الحقائق السياسية العالمية القديمة والجديدة.

ولم تواجه في الواقع الدول الصناعية الكبيرة بالمرة أية مشاكل تتعلق بالتمثيل - أو بأي شيء آخر تقريبا. فهي من الحجم والقوة بقدر كبير يمكنها من الاعتناء بأنفسها. وكان أداء الدول المتوسطة الحجم أو النامية أو الصناعية جيدا للغاية خلال السنوات الـ ٤٩ الماضية. ونتمنى لها حظا سعيدا على الدوام. غير أن الدول الصغيرة لم يصادفها هذا القدر من حسن الطالع. وهي تضم نحو ١٢٥ عضوا وتكون بذلك غالبية الثلثين اللازمة لتعديل الميثاق لو عُدل الميثاق. ولم تتمتع هذه الدول الصغيرة بنصيبها التناسبي من التمثيل في مجلس الأمن. والتمثيل العادل هو المسألة الأساسية، كما أنه سبب وجودنا اليوم هنا. وأدى إلى تشكيل الفريق العامل المفتوح العضوية. وهو إحدى أهم المسائل المتعلقة بالدول الصغيرة بما في ذلك سان مارينو.

وبتعبير واضح وبسيط، تريد الدول الصغيرة الإسهام في جميع الأمور - أي فرصة المشاركة في عملية اتخاذ القرار وتعزيز المبدأ الذي يقر بضرورة الدفاع عن جميع الدول التي لا تستطيع، عسكريا،

الدفاع عن أنفسها وزيادة ترسيخ ذلك المبدأ، والمشاركة في مسؤولية النهوض بخطة السلم والأمن، وتحسين أوضاع حقوق الإنسان وزيادة الرخاء في كل ركن بالعالم في الوقت ذاته.

وسان مارينو دولة صغيرة، ولكننا نفخر بذكر أن اشتراكنا الإجمالي في الميزانية العادية للأمم المتحدة، للفرد الواحد، أعلى من نصيب جميع الأعضاء الأخرى. ولا يوجد لدينا نفط؛ ومواردنا الطبيعية محدودة، ولكن سان مارينو تفعل ما هو ضروري للإسهام ماليا في أعمال الأمم المتحدة، ويرجع ذلك ببساطة إلى مشاعرنا العميقة إزاء روح الديمقراطية التي عاشت في سان مارينو أكثر من ٧٠٠ ١ سنة والتي حفزت سان مارينو على القيام بدورها الديمقراطي كلما استطاعت ذلك. وقد خاطب الأمين العام الجمعية العامة يوم الأربعاء، حاثا الدول الأعضاء التي لم تدفع المبالغ المستحقة عليها على القيام بدفعها. وبالقطع، أنه لم يقصد سان مارينو.

ومن شأن الاقتراح الايطالي أن يعطي الدول الصغيرة ١٠ مقاعد غير دائمة في مجلس الأمن تتشاطرها ١٢٥ دولة على أساس التناوب المتكرر. ونظرا الى عدد الدول الصغيرة الكبير، فإن هذا الاقتراح قلما يعد مثاليا. ومع ذلك، فإنه يضمن لنا على الأقل التمتع بحقوقنا المنصفة مرة كل ٢٢ سنة تقريبا اذا ما آثرنا فترة عضوية تمتد عامين. بيد أننا إذا ما آثرنا مدة عام واحد فقط، فإن هذا الحق سيمارس في نصف الزمن تقريبا، أي مرة كل ١٢ سنة، بالنسبة لكل دولة من ١٢٥ دولة صغيرة.

أما بالنسبة لآلية الانتخابات، فإن تقرير ذلك يعود الى الدول الصغيرة. فسواء كانت الانتخابات على مستوى العضوية العامة أو على مستوى التجمعات الإقليمية، فإن ذلك سيفضي بنا في التحليل النهائي الى نفس النتائج ما أن يعتمد مخطط التناوب المتكرر على مدار ٢٢ سنة أو ١٢ سنة.

وفيما يتعلق بالشفافية وإضفاء الصبغة الديمقراطية على مجلس الأمن، فقد صرحنا مرارا بأن المشاورات الهامة التي تجري خلف الأبواب المغلقة باقية لا محالة. فإلغاؤها لا يبدو ممكنا من الناحية الواقعية. وما تسمى بأساليب السياسة الواقعية تملي خلاف ذلك. ومن المؤكد أننا لا نرحب بمثل هذه المشاورات من أعماق قلوبنا، إلا أنها بسبب طبيعتها الحساسة جدا ضرورية في كل مجتمع، بما في ذلك المجتمعات الديمقراطية.

وفي ١٥ حزيران/يونيه من السنة الحالية، اقترح وفدنا حكما يقضي بأن أي اقتراح بتعديل لمشروع قرار يكون موضع نظر في اجتماع غير رسمي لمجلس الأمن يجب ألا يقدم إلا في صورة كتابية وأن يطبع على الفور باللون الأزرق بما يتيح لكل طرف معني أن يطلع عليه. وعندما تكون النسخة الزرقاء في أيدينا، فسيكون في وسعنا، أولا، أن نتتبع تطور القضايا قيد النظر، وثانيا، أن نلم بمشاريع القرارات، وثالثا، أن نشارك الى حد ما في نهاية الأمر في قوة عملية صنع القرار بينما نبقي على المشاورات غير الرسمية والمغلقة على ما هي عليه. أفلا تعطينا النسخة الزرقاء من أي مشروع قرار معدل الشفافية التي نطمح اليها، دون أن نصدع المفاوضات الكتومة أو حتى السرية التي نحتاج اليها حتما؟

ويمكن أن يقدم رئيس مجلس الأمن إحاطات إعلامية بصفة منتظمة بوجود رؤساء المجموعات الإقليمية، لتعريف رئيس الجمعية العامة بسير أعمال المجلس؛ مما يعيننا في عملنا الى حد كبير أن نتلقى معلومات مباشرة عن القرارات من الذين شاركوا في صنعها.

وقد استمع وفدنا بسرور بالأمس الى الإعلان المتعلق بإعادة ترشيح نائبي رئيس فريقنا العامل المفتوح العضوية السيد يرتينشتاين سفير فنلندا والسيد تشو سفير سنغافورة. لقد بذل كلاهما جهودا مشهودة لجعل مداولاتنا، في إطار ولايتنا، بعيدة عن المطاعن. وعندما نتكلم عن نائبي الرئيس، فلا بد لنا أيضا من الاعراب عن أبلغ تقديرنا للسفير انسانالي الذي قام، بوصفه رئيسا للجمعية العامة، بتوجيهنا جميعا ببلاغته الفصيحة وإمكانية الاعتماد عليه.

وقد أعرب وفدي في مناسبات عديدة عن الرغبة في فتح أبواب مداولات الفريق العامل المفتوح العضوية أمام وسائط الاعلام كخطوة جادة صوب إضفاء مزيد من الديمقراطية على عملنا. ولم يحدث أن اضطلع بشيء من هذا القبيل على مدى الخمسين سنة الماضية، ومن المحتمل في الأغلب ألا يضطلع بمثله على مدى عقود مقبلة. وأود أن أكرر القول مرة أخرى

أن الصحافة، المحلية منها والدولية، هي العمود الفقري لنظامنا الديمقراطي وتشكل جزءا لا يتجزأ من هيكلنا السليم. إن استحثاث المخبرين الصحفيين، وكاتبي الافتتاحيات، والمعلقين وغيرهم من الصحفيين على انتقاد مساعينا والتعليق عل أدائنا قد يصقل نهجنا ويجدده، ويفضي الى اشراك المؤسسات الاكاديمية في عملنا من الناحيتين الفكرية والأكاديمية.

إن تلهفنا على تنمية الشفافية في مجلس الأمن لن يجد عونا حقيقيا إذا ما ابقينا أبوابنا مغلقة في الوقت الذي نطلب فيه من المجلس أن يبقي أبوابه مفتوحة. ينبغي أن نكون متسقين. إننا نؤمن بما نطرحه عليكم ونفخر به. ونحن لا يخيفنا على الاطلاق وجود صحفي أو مخبر صحفي أو مصور. فينبغي أن تسمع أصواتنا في أرجاء العالم كافة، ليس فقط لأننا نفخر غاية الفخر بما نضطلع به، ولكن لأننا ندين للعالم بأن ندعه يراقبنا بحرص بينما نحاول إصلاح أهم هيئة أنشأتها البشرية - أي مجلس الأمن - وهي الهيئة التي تخلق الدول، وتلغي وجود الدول، وتحرك الحدود، وتعمل من أجل السلم والأمن العالميين.

ومن واجب الرئيس، والرئيس وحده، أن يبقي أبواب اجتماعاتنا المقبلة مفتوحة على مصراعيها. وأود أن أختتم كلامي بتهنئته على انتخابه. وإننا نتطلع الى رؤيته يقوم بدوره القيادي.

السيد ماككينون (نيوزيلندا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): في غضون هذه السنة، اتيحت للدول الأعضاء فرصة شاملة لمناقشة التمثيل في مجلس الأمن والمسائل ذات الصلة به. وقد كانت هذه المناقشات بناءة وصريحة ومفصلة. وقد استجليت جميع القضايا، واستمع الى جميع وجهات النظر. وهذا في حد ذاته أمر مفيد. ولدينا الآن مجموعة من المجادلات التي نستطيع أن نستفيد منها في مناقشاتنا مستقبلا.

ومشروع القرار المعروض علينا ينص على استمرار هذه المناقشات في الدورة الحالية وعلى تقديم الفريق العامل المفتوح العضوية لتقرير آخر قبل انتهاء الدورة. ويؤيد وفدي مشروع القرار، إلا أننا نعتقد بأننا في حاجة الى التفكير بوضوح شديد حول ما ينبغي لنا أن نلتمس تحقيقه في السنة المقبلة. فليس هناك جدوى تذكر من إعادة ادارة المناقشات التي أجريناها هذا العام.

لقد خلصت نيوزيلندا الى بعض من الاستنتاجات من المناقشة من الفريق العامل. وهذه الاستنتاجات طرحها وزير الشؤون الخارجية والتجارة لنيوزيلندا في بيانه في المناقشة العامة في ٢٧ أيلول/سبتمبر. ولا أزمع تكرارها هنا، بيد أنها ستظل محور بحث نيوزيلندا الجاري لهذه المسألة.

لقد قدمت مقترحات شتى في المناقشة العامة للجمعية، سواء عناصر محددة للاصلاح أو شيء يقترب من رزمة كاملة. ونحن نلاحظ بشكل خاص الاقتراحات البالغة التفصيل التي طرحها وزير خارجية استراليا السيناتور غارث ايفانس.

ونرى أن الوقت قد حان الآن لينظر الفريق العامل في مقترحات ملموسة من أجل الاصلاح. ولا نعني أننا نتوقع من الفريق العامل أن يبت في هذه المقترحات فورا. لكن المقترحات المحددة ستركز المناقشة في المرحلة التالية وستساعد في تحديد موطن توافق الآراء.

نقول ذلك لأننا نرى أننا إذا أردنا إحراز التقدم، يجب أن تتضمن المقترحات جميع المسائل التي نوقشت في أوائل هذا العام. وبالنظر الى المجموعة المتنوعة من المناظير التي تقدمها الدول الأعضاء فيما يتعلق بهذه المسألة، يصبح السعي الى معالجة مسألة توسيع المجلس في أجزاء غير متصل بعضها ببعض هراء وأمرا غير مقبول. والسبب الوحيد، أن لم توجد أسباب أخرى، أن طريقة العمل هذه يندر أن تفسر بأنها منصفة. فالإنصاف - والعدالة والتوازن - مطلوب منا تحقيقهما.

ما يعنيه ذلك من الناحية العملية؟

أولا، يجب أن تتناول المقترحات ليس مسألة التوسيع فحسب، بل ايضا كيفية توزيع هذا التوسيع، مع مراعاة الحقيقة التي مفادها أن الميثاق قد نص دائما على التوزيع الجغرافي للمقاعد في المجلس.

ثانيا، لا ينبغي تقديم مقترحات ذات حدود ضيقة بالنسبة لطبيعة التوسيع المقترح. فعلى سبيل المثال، ليس من الحكمة لأي وفد أن يقترح أن تبت الجمعية في زيادة عدد الأعضاء الدائمين وحدهم. وإذا تمت

محاولة للقيام بهذه العملية كان مآلها الفشل في مرحلة التصديق.

ثالثا، نظرا الى الصعوبات التي تعترض طريق تحقيق توافق الآراء حول مسألة الأعضاء الجدد الدائمين - وخاصة في ضوء المعارضة شبه العالمية لتحديد حق النقض - فإن أي مقترح محدد يحتاج، كيما تكون له فرصة حقيقية للنجاح، الى أن يتضمن خيارات لمعالجة تطلعات الدول، التي لها مصلحة معلنة وحظيت بتأييد واسع النطاق، الى عضوية منتظمة نسبيا، وبالنسبة لوفد بلادي، يكمن أساس المعالجة الناجحة لهذه التطلعات في النظر في الحلول القائمة على أساس اقليمي. فالمناطق المختلفة لها نهج مختلفة تماما. فبالنسبة للبعض ستكون الانتخابات التنافسية السبيل الى تحقيق ذلك؛ ويفضل آخرون شكلا من أشكال الترتيبات فيما بين المناطق بشأن التمثيل. لكن أيا كان النهج المعتمد، فإننا نعتقد أن لب أي إصلاح يجب أن يتمثل في وجود تدبير للمساءلة على أساس الأداء.

رابعا؛ ثمة نقطة جديرة بأن تثار عندما نتكلم عن المساءلة. قد يكون من الضروري أن يتضمن أي تعديل للميثاق حكما يقضي بألا تتوقع أية دولة عليها متأخرات في سداد إسهاماتها المالية الحصول على مقعد في المجلس.

خامسا؛ ولئن كان من غير الأساس إعادة ترتيب المجموعات الاقليمية في هذه العملية، يوضح الاقتراح الذي تقدمت به استراليا سبب احتمال حاجتنا الى القيام بذلك. وهذا يعني أن أي مقترح شامل يجب أن يأخذ هذا الجانب في الحسبان.

سادسا؛ كيما نمضي قدما سنكون بحاجة الى أن نبحث، في سياق المقترحات الملموسة، وجوه التكيف الضرورية الأخرى اللازمة للميثاق، فعلى سبيل المثال، إذا ما كنا سنلغي حظر إعادة الانتخاب الفوري للأعضاء غير الدائمين، هل ستوجد حاجة الى إدراج بعض الأحكام البديلة، مثل إدراج حكم يقضي بعد انتخاب عضو غير دائم لفترة تزيد على أربعة أعوام من ستة أو ثمانية أعوام من عشرة؟

وأخيرا، أود أن أتناول مسألة ثانية، لكنها ليست أقل أهمية، في ولاية الفريق العامل وفي مشروع قرارنا، وهي "المسائل ذات الصلة". فإصلاح طريقة عمل المجلس، بالنسبة لوفد بلادي، على نفس القدر من أهمية إصلاح عضويته. ترى نيوزيلندا، في الواقع، أننا، حتى اذا ما تمكنا من تحقيق الحجم والتوازن المثاليين، ستظل لدينا كل المشاكل تقريبا الموجودة اليوم ما لم يغير أعضاء المجلس الجديد الطرائق التي يؤدي بها المجلس عمله.

لن أكرر ما قلناه في الفريق العامل، حيث استعرضنا التحسينات المفيدة التي تمت بالفعل في ممارسات مجلس الأمن وهو ما نشيد به والمزيد من التغييرات العديدة التي يجب القيام بها في المستقبل القريب.

ترى نيوزيلندا أنه تسنى تحقيق إنجاز لا بأس به، يتمثل في أننا قمنا الى جانب عدد من الزملاء الذين لهم نفس اسلوبنا في التفكير في مجلس الأمن بدور في بداية إجراء التغييرات الضرورية. لكن هناك عملا هاما لم تستكمله بعد.

وأشير هنا الى الحاجة الماسة الى إجراء إصلاح في ممارسات مجلس الأمن فيما يتعلق بالتشاور مع البلدان المساهمة بقوات في عمليات حفظ السلام ومع بلدان المنطقة. وقد قمنا مع الأرجنتين بتوزيع مشروع قرار في المجلس بشأن هذا الموضوع.

إننا نبذل غاية الجهد لتحقيق توافق آراء على هذا المقترح. ونحن نقدر قيمة التأييد والتشجيع واسعي النطاق اللذين حظينا بهما من أعضاء الجمعية العامة، وسنقدر بالتأكيد أية إسهامات مماثلة.

السيد خيرازي (جمهورية ايران الاسلامية) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): إن مجلس الأمن بوصفه أحد الأجهزة الرئيسية للأمم المتحدة عهدت اليه الدول الأعضاء في المنظمة بمسؤولية صون السلم والأمن الدوليين. لكن، للأسف، لم يتمكن المجلس من الاضطلاع بالدور المتوقع منه، خاصة خلال حقبة الحرب الباردة، التي كانت فيها التنافسات بين الكتلتين هي السمة الشديدة البروز في العلاقات الدولية.

وعلاوة على ذلك، إن ممارسة الأعضاء الدائمين لحق النقض، لخدمة مصالحهم الذاتية على حساب السلم العالمي، جعل المجلس يسير في اتجاه حال - في

مناسبات عديدة من تعريض السلم للتهديد أو انتهاكه أو القيام بأعمال العدوان - دون تصرفه نيابة عن عضوية المنظمة بأسرها.

بيد أن الظروف الدولية الجديدة قد زادت من مسؤوليات الأمم المتحدة، وهذه الحقيقة تزيد من ضرورة الحاجة الى إصلاح مجلس الأمن لتمكينه من الاضطلاع بواجباته بأسلوب أكثر كفاءة وفعالية.

على مر العام الماضي نظر الفريق العامل المفتوح العضوية المعني بمسألة التمثيل العادل في عضوية مجلس الأمن وزيادة هذه العضوية في بعض جوانب إصلاح المجلس. وفي رأينا، وهذا ما قاله آخرون غيرنا أيضا - أن التشكيل الحالي لمجلس الأمن لا يمثل العضوية العامة للأمم المتحدة. ففي الوقت الراهن، تدل المؤشرات على أن البلدان المتقدمة النمو تحظى بتمثيل مفرط فيه، بينما البلدان النامية غير ممثلة تمثيلا كافيا. وبما أن الأمر كذلك، ينبغي بذل كل جهد ممكن لضمان التمثيل العادل المتوازن في المجلس. ويجب أن يقوم التشكيل الجديد على أساس المساواة السيادية للدول والتمثيل الإقليمي المنصف.

ولئن كان توسيع نطاق مجلس الأمن أمرا له أهميته، فهو ليس غاية في حد ذاته، لكنه وسيلة لتحسين الطرق التي يتحمل المجلس بها مسؤولياته. والأهم من ذلك، أن أساليب عمل وإجراءات المجلس بحاجة الى أن تحسن بالاضافة الى عملية صنع القرار فيه. وفي هذا الصدد، يود وفد بلادي أن يبرز عدة نقاط.

أولا: لم يعتمد مجلس الأمن نهجا متوازنا في معالجة الأزمات المختلفة، ويصر بعض الأعضاء الدائمين على تطبيق معايير مزدوجة. وهذا ضار بمصداقية المجلس وشرعيته.

ومن الأمثلة الحية في هذا الصدد النهج الذي يتبعه المجلس حيال العدوان على جمهورية البوسنة والهرسك ومعالجة المجلس المشبوهة لهذه الأزمة.

ثانيا، بينما يعترف وفد بلدي بضرورة إجراء مشاورات غير رسمية مناسبة فيما بين أعضاء المجلس، من الضروري استنباط آلية ما لإعلام الدول غير الأعضاء في المجلس والتشاور معها إذا لزم الأمر. ونظرا إلى أن فعالية المجلس لها متضافرة مع التزام الدول الأعضاء، فمن الضروري الإبقاء على الشرعية المعنوية للمجلس بضمان مشاركة الدول الأعضاء في عملية اتخاذ القرارات. ومن المؤسف أن نلاحظ أنه حتى أعضاء المجلس غير الدائمين لا يجري التشاور معهم في بعض الحالات.

ثالثا، ينبغي إيجاد توازن جديد بين الجمعية العامة ومجلس الأمن من أجل سد الفجوة الموجودة بين مجموع الدول الأعضاء والمجلس. وفي هذا السياق، لا ينبغي تجاهل ولاية الجمعية العامة وحقوقها فيما يتعلق بالسلم والأمن الدوليين. وعلاوة على ذلك، استنادا إلى الفقرة ٣ من المادة ٢٤ من الميثاق، يتعين على مجلس الأمن أن يقدم تقارير سنوية إلى الجمعية العامة لكي تنظر فيها. وغني عن القول إنه يتعين على المجلس أن يقدم تقارير تحليلية وشاملة إلى الجمعية العامة بدلا من مجرد تجميع لرموز الوثائق وإشاراتها المرجعية.

رابعا، حق النقض لا يتواءم مع هدف إضفاء الطابع الديمقراطي على الأمم المتحدة. لقد فقد هذا الحق سبب وجوده، ولذلك تتعين إزالته أو على الأقل تنقيحه الجذري بما يتسق مع إصلاح الأمم المتحدة بحيث يمكن أن تتحقق العملية الديمقراطية لصنع القرارات. وكما أوضح وزير خارجية بلدي أمام هذه الجمعية العامة منذ أسبوعين فقط فإننا،

> "إذا كنا حقا صادقين في اعتقادنا بأن العالم قد تغير إلى حد يلزم معه أن تزال من الميثاق كل إشارات إلى "الدول المعادية"، فلم إذن لا نعترف أيضا بعدم وجود أي مبرر آخر للتمسك بمزايا منحت للمنتصرين في الحرب التي وقعت آنذاك؟". (الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة التاسعة والأربعون، الجلسات العامة، الجلسة الخامسة، ص ٣٨)

وختاما، يتعهد وفد بلدي بالتعاون التام في أعمال الفريق العامل المفتوح العضوية. وأملنا أن تتسم أعمال هذا الفريق بالشفافية وألا تكون نتائجها مجرد صيغة مقررة سلفا تقدم إلى مجموع الدول الأعضاء لإقرارها.

السيد بلانكو (هندوراس) (ترجمة شفوية عن الأسبانية): يشرفني غاية الشرف أن أتكلم باسم بلدان أمريكا الوسطى: غواتيمالا والسلفادور وهندوراس ونيكاراغوا وكوستاريكا وبنما.

ما فتئت أمريكا الوسطى تتابع مسألة التمثيل العادل في عضوية مجلس الأمن وزيادة هذه العضوية منذ أن أدرج هذا البند لأول مرة في برنامج عمل الجمعية العامة في عام ١٩٧٩.

إن هذه القضية المدرجة اليوم في جدول أعمال الدورة الحالية للجمعية العامة باعتبارها البند ٣٣ كانت موضوع نظر هذه الجمعية العامة خلال دورتها الثامنة والأربعين. والواقع أن الجمعية العامة، بموجب قرارها ٢٦/٤٨ المؤرخ في ٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣، أحاطت علما بتقرير الأمين العام الذي بين آراء عدد من الدول الأعضاء تجاه البند قيد البحث. وتحيط منطقتنا علما مع الامتنان بالتقرير الذي قدمه الفريق العامل المفتوح العضوية المعني بمسألة التمثيل العادل في عضوية مجلس الأمن وزيادة هذه العضوية - الوثيقة A/48/47 المؤرخة في ٢ أيلول/سبتمبر ١٩٩٤.

ويقدم ذلك التقرير عرضا موجزا للعمل الذي تم الاضطلاع به، ولكنه لا يقدم أية إستنتاجات أو يعلن عن أية نتائج ملموسة تم تحقيقها حول هذه القضية. وأملنا أن يتم التوصل عما قريب إلى اتفاق أو تفاهم بشكل ما بشأن هذه المسألة.

وتشكل مسألة التمثيل العادل في عضوية مجلس الأمن وزيادة هذه العضوية - كما عبر عنها بوضوح في البيانات التي أدلى بها رؤساء الدول، ورؤساء الوفود ووزراء الخارجية الذين خاطبوا الجمعية العامة في هذه الدورة - الرغبة الجماعية للمجتمع الدولي. فاصلاح مجلس الأمن أمر ملح: وقد تم التعبير عن هذه الحقيقة في الوثائق الصادرة عن الفريق العامل المفتوح العضوية الذي شكله رئيس الجمعية العامة في دورتها الثامنة والأربعين، وعن الاجتماعات التي عقدتها بلدان حركة عدم الانحياز، وكذلك عن كل المحافل الدولية المختلفة التي تم فيها التطرق إلى هذه القضية.

لذلك يكون من الضروري، كما ترى دول أمريكا الوسطى، أن يعاد النظر في عضوية مجلس الأمن على أساس مبدأ التوزيع الجغرافي العادل - الذي سيجعل من الممكن زيادة عدد الأعضاء الدائمين وغير الدائمين على أساس ديمقراطي قدر الامكان - مع دراسة مسألة استصواب إنشاء فئة جديدة من الأعضاء شبه الدائمين، كما اقترح الفريق العامل المفتوح العضوية. وفي الوقت نفسه، يجب التفكير في المؤشرات الأساسية التي تمكننا من أن نقرر، بطريقة سليمة عدد أعضاء المجلس.

إن التمثيل العادل للدول الأعضاء في الأمم المتحدة أمر تزداد أهميته، من حيث أنه وفقا للميثاق، تتخذ قرارات مجلس الأمن بالنيابة عن جميع الدول الأعضاء، على الرغم من أن جميع الدول الأعضاء ممثلة في الجمعية العامة فقط. ولهذا السبب، يتعين على مجلس الأمن أن يحقق قدرا أكبر من التنسيق والشفافية في أنشطته بغية منع نشوء حالة يكون له فيها السبق على الأجهزة الأخرى في الأمم المتحدة.

ترى دول أمريكا الوسطى أن جعل مجلس الأمن جهازا ذا تمثيل منصف وديمقراطي سيضع منظمتنا في وضع أفضل للوفاء بمقاصدها ومبادئها وسيضفي شرعية أكبر على قراراتها التي تهدف أساسا إلى ضمان صون السلم والأمن الدوليين، واحترام حقوق الإنسان وحماية البيئة.

ويحدونا الأمل بأن إجراء اصلاح فعلي وشامل لمجلس الأمن يرتكز على المبادئ الديمقراطية المتمثلة بالتوزيع الجغرافي المنصف للمقاعد، من شأنه أن يوفر مشاركة أكبر في أعمال المجلس لجميع الأعضاء في الأمم المتحدة، بما فيها الدول الصغيرة، وبصورة عامة، جميع الدول التي لم تتح لها فرصة المشاركة في أعمال المجلس. وانطلاقا من وجهة النظر هذه، فإن المقترحات التي تقدم بها عدد من الأشخاص المرموقين في الدورة الحالية للجمعية العامة ذات فائدة جمة. وفي حال دراستها بتمعن، فإنها قد تشكل الأساس لنص يجسد الأهداف التي نسعى جميعا لتحقيقها.

وتعتقد بلدان أمريكا الوسطى أن أية صيغة للاصلاح يجري اعتمادها، ينبغي، في أية حال، أن تسير يدا بيد مع الاصلاح المواكب لميثاق المنظمة وأن توفر في الوقت نفسه الالغاء التام والمطلق لحق النقض، الحق الذي تتمتع به حاليا خمس دول أعضاء.

إن حق النقض يجب ألا يمنح لأية دولة تحت أية ظروف، سواء اطلق عليها اسم الدول دائمة العضوية أو الدول ذات العضوية شبه الدائمة، لأن هذا الحق مفارقة ربما كان لها بعض التبرير المنطقي قبل ٥٠ سنة، عندما كان العالم ينهض من كابوس الحرب

العالمية الثانية. غير أن حق النقض في الوقت الحاضر، وقد انتهت الحرب الباردة، لم يعد له أي تبرير أو أي سبب للوجود. إن الالغاء التام والمطلق لحق النقض سيعمل على تحقيق الحماية التامة لمبدأ المساواة السيادية للدول الأعضاء في هذه المنظمة الوارد في المادة ٢ (١) من الميثاق.

قبل بضعة شهور اقترح الأمين العام "خطة للسلام"، ومؤخرا وضع المبادئ التي ينبغي أن تشكل "خطة للتنمية". وتم عقد مؤتمرات دولية على أعلى المستويات لتناول مختلف المسائل الاقتصادية والاجتماعية والإنسانية. وأنه لفي هذا الإطار نعتقد أنه ينبغي إضفاء الطابع الديمقراطي على أعلى جهاز لصنع القرار في منظمتنا بحيث يعبر عن الحالة الجديدة للشؤون العالمية السائدة اليوم.

في ٣١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٢، عقد اجتماع القمة لمجلس الأمن. وفي ذلك الاجتماع تعهد رؤساء الدول أو الحكومات ووزراء الخارجية، وخصوصا للأعضاء الدائمين في المجلس، بتعزيز عمل المنظمة وتفعيلها بغية التصرف بسرعة وحزم وحيدة. إلا أن نتائج ذلك الاجتماع جاءت هزيلة عمليا، وجرى التشكيك مرارا بمصداقية المنظمة. واجتماع القمة القادم لمجلس الأمن سيعقد في بداية ١٩٩٥، والاحتفال بالذكرى السنوية الخمسين لإنشاء منظمتنا يتيح لنا الفرصة للتأكيد مجددا على دورها وتعزيزه وخصوصا دور مجلس الأمن، وذلك بغية تحقيق تطلعات البشرية إلى السلم والأمن والتنمية المستدامة.

في الختام، تود دول أمريكا الوسطى - وهي جمهوريات غواتيمالا والسلفادور وهندوراس ونيكاراغوا وكوستاريكا وبنما - أن تؤكد من جديد وجهة نظرها بأن ميثاق الأمم المتحدة بعد مضي ٥٠ سنة عليه، ينبغي إجراء مراجعة جدية وشاملة له، خصوصا ما يتعلق منه بمجلس الأمن، بغية تكييفه مع العصر الذي نعيشه.

السيد كسار (مالطة) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): اسمحوا لي بداية أن أتوجه بالتهنئة لرئيس الجمعية العامة في دورتها التاسعة والأربعين. إن مالطة تتذكر باعتزاز عندما كانت كوت ديفوار تؤدي مهامها في مجلس الأمن قبل ٣٠ عاما، أي في ١٩٦٤، عندما أصبحت مالطة عضوا في الأمم المتحدة.

ودورة الجمعية العامة هذه حالفها الحظ في أن يكون الرئيس الحالي على رأس مداولات هذا البند، وعلى الخصوص لخبرته كرئيس لمجلس الأمن في كانون الثاني/يناير ١٩٩٠، وكممثل لبلاده خلال الفترة الثانية لعضوية كوت ديفوار في المجلس. وفي المناسبتين خدمت كوت ديفوار المجتمع الدولي بتفان كبير.

إن العمل في مجلس الأمن مهمة شاقة وقد تشاطرتها مالطة أثناء عضويتها فيه في الفترة ١٩٨٣ - ١٩٨٤.

لئن كان مجلس الأمن يبزغ من فترة الحرب الباردة بسلطة وفعالية لم يشهدهما أثناء سنوات العقم الطويلة، فإنه، مع ذلك، بحاجة إلى إجراء اصلاح وظيفي. وقد تطرق نائب رئيس الوزراء في مالطة ووزير خارجيتها، السيد غيدو دي ماركو، إلى هذه المسألة، في معهد العلاقات الدولية في بودابست في بداية هذا العام، وقال "إن أي بحث في اصلاح مجلس الأمن، سواء من حيث تركيبته أو طرائق عمله، يحيط به قلق مشروع بأن أي عمل مقترح يجب ألا يعيق حيويته القائمة. بيد أن المعضلة الفعلية تكمن في حقيقة أن سياق عمله الحالي يمكن، إذا لم تدعمه بعض الاجراءات الاصلاحية، أن يؤدي إلى تقويض هذه الحيوية".

هذا هو المعيار الرئيسي الذي استرشد به وفد مالطة في توجهه إلى مناقشة مسألة التمثيل العادل في عضوية مجلس الأمن وزيادة هذه العضوية.

إن حكومة بلادي، إنطلاقا من وعيها بالشاغل المشروع المتمثل في أن أي تدبير مقترح يجب ألا يعيق حيوية المجلس القائمة، تولي أهمية فائقة لهذه المداولة من أجل تطور الأمم المتحدة في المستقبل.

وعلى الرغم من المسائل المعقدة المطروحة، حققنا بداية طيبة وتقدما ملحوظا. وتحت القيادة الماهرة لرئيس الجمعية العامة، السفير إنسانالي، ونائبيه، عقد الفريق العامل المنشأ عملا بقرار الجمعية العامة ٢٦/٤٨ المؤرخ ٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣، ٢٢ جلسة.

إن الوفود، بما في ذلك وفد بلدي، انخرطت في مناقشات صريحة وبناءة وأعربت عن نفسها حول جميع البنود التي ينظر فيها الفريق العامل، بما في ذلك

علاقة مجلس الأمن بالجمعية العامة، والتوزيع الاقليمي في المجلس، وفئات العضوية، وطرق عمل مجلس الأمن واجراءاته وصنع القرار فيه.

إن قرار الجمعية العامة ٢٦/٤٨، عندما أنشأ الفريق العامل المفتوح العضوية، أشار الى أن أعضاء الأمم المتحدة يعهدون الى مجلس الأمن

"بالتبعيات الرئيسية في أمر حفظ السلم والأمن الدوليين، ويوافقون على أن مجلس الأمن يعمل نائبا عنهم، في قيامه بواجباته التي تفرضها عليه هذه التبعات".

إن الحاجة الى استعراض عضوية مجلس الأمن والمسائل ذات الصلة قد أقر بها نظرا للزيادة الكبيرة في عضوية الأمم المتحدة، فضلا عن التغيرات الحاصلة في العلاقات الدولية. والجمعية العامة، إذ تضع نصب عينها الحاجة الى استمرار تعزيز فعالية مجلس الأمن، أكدت مجددا على مبدأ المساواة في السيادة بين جميع أعضاء الأمم المتحدة.

إن حكومتي تشعر بأن التمثيل العادل مرتبط، في المقام الأول، بالتغير النوعي بدلا من التغير الكمي في العلاقة بين المجلس وأعضاء الأمم المتحدة الآخرين.

إن النقاش الجاري حاليا ولّد بالفعل بعض التطورات المفيدة في هذا الصدد. ووفد بلدي، على غرار الوفود الأخرى، يرحب بالتحسينات المنجزة حتى الآن، مثل النشر اليومي لجدول الأعمال المؤقت في اليومية؛ والتعميم الشهري للبرنامج المؤقت المتوخي لعمل المجلس؛ وتوفير الصيغة الأولية "الزرقاء" لمشاريع قرارات مجلس الأمن في نفس الوقت الذي يتلقاها فيه أعضاء المجلس؛ وقيام رئيس مجلس الأمن باطلاع رئيس الجمعية العامة ورؤساء المجموعات الاقليمية بإيجاز على ما هو متوفر من معلومات.

والتطور الآخر الهام والمرحب به هو قيام مجلس الأمن بإجراء مشاورات أوسع مع المساهمين في القوات الحاليين منهم والمحتملين، حول مختلف جوانب عمليات حفظ السلم. وهذه الممارسة - وهي مفيدة بصورة خاصة قبل إنشاء عملية لحفظ السلم - يمكن أن تكون باعثا على تعزيز المشاورات مع الأطراف المهتمة حول مسائل أخرى يمكن أن يبت فيها مجلس الأمن.

وهذه التغييرات، على أهميتها، لا تحل بذاتها المسألة الأوسع نطاقا، أي ما اذا كان ينبغي لأعضاء الأمم المتحدة الآخرين، مهما كانوا على اطلاع حسن، أن يظلوا متفرجين بلا مبالاة على المداولات التي يجريها المجلس.

هناك سبب جيد يدعو الى الاعتقاد بأن الزيادة المعقولة في عضوية مجلس الأمن وتقييم حقوق أعضائه واستعراضها سيشكل مجتمعة تدابير إيجابية للاصلاح. فلقد جرى توسيع مجلس الأمن من ١١ الى ١٥ عضوا في عام ١٩٦٥ بغية التماشي مع الزيادة في عدد أعضاء الأمم المتحدة من العدد الأصلي ٥١ الى ١١٣ عضوا. ومالطة تؤمن بأن توسيع مجلس الأمن مرة أخرى له ما يبرره الآن بغية التماشي مع أعضاء الأمم المتحدة الذين يبلغ عددهم اليوم ١٨٤ دولة.

وفي الوقت نفسه نعتقد، كما يعتقد آخرون، أن أحد الأوجه الرئيسية لقوة مجلس الأمن يكمن في عضويته المحدودة. لهذا السبب، يؤيد وفد بلدي زيادة متواضعة لا تتعدى ١٠ مقاعد.

إن زيادة عضوية مجلس الأمن ستترك، مع ذلك، الأغلبية الواسعة للدول الأعضاء في الأمم المتحدة خارج دائرة السلطة هذه. ولا بد من التفكير في أكثر التدابير المتعلقة بمجلس الأمن إلحاحا وفقا للطريقة، إذن، التي تعمل بها دائرة السلطة هذه، كيفما كان تشكيلها، للاستجابة لشواغل العضوية بنطاقها الأوسع. وفي هذا السياق، تتصف العلاقة بين مجلس الأمن والجمعية العامة بأهمية بعيدة الأثر.

إن الجمعية العامة المعاد تنشيطها ستكتسب سلطة ومصداقية أكبر، اذا حولت نفسها أكثر فأكثر الى جهاز فعال تنصب من خلاله المدخلات الجماعية الضرورية في مداولات الأجهزة الأخرى في منظومة الأمم المتحدة، وليس أقلها مجلس الأمن. وهذه العلاقة التكافلية المعززة إيجابية بحد ذاتها حيث أنها تساعد على الوقاية من حالات احتمال قيام تنافر بين هذين الجهازين الرئيسيين.

إن وزير خارجيتي أكد الأسبوع الماضي، أثناء مخاطبته اجتماعا للخبراء في معهد الدراسات الدولية في فاليتا لمناقشة موضوع "الجيل الثاني للأمم المتحدة"، على الحاجة الى قيام تعاون معزز بين مجلس الأمن والجمعية العامة. وقد حذر البروفسور دي ماركو من

"حالة يكون فيها تفكير مجلس الأمن منحرفا عن تفكير الجمعية العامة. واذا حدث ذلك، فإن فعالية وكفاءة مجلس الأمن ستكونان موضع شك".

بهذه الروح، نرحب باتخاذ الجمعية العامة القرار ٤٨/٢٦٤ المؤرخ ١٧ آب/أغسطس ١٩٩٤ بعنوان "تنشيط أعمال الجمعية العامة"، ولا سيما الفقرة ٤ من المنطوق التي تدعو رئيس الجمعية العامة

"الى أن يقترح وسائل وسبلا مناسبة لتيسير إجراء الجمعية مناقشة متعمقة للمسائل الواردة في التقارير المقدمة إليها من مجلس الأمن".

إن الزيادة في عضوية مجلس الأمن لن تؤدي إلا الى تعزيز الثقة التي تشعر بها عضوية الأمم المتحدة، بنطاقها الأوسع، إزاء قرارات المجلس وليس من شأنها سوى تدعيم سلطته.

إن مسألة العضوية ومسألة مركز مختلف الأعضاء في مجلس الأمن سيطرتا على مداولاتنا في الفريق العامل المفتوح العضوية.

واذا حصل توسيع ضيق النطاق لفئات المجلس الحالية، فسنشعر بالارتياح فقط من معرفة إننا شهدناها طريقة عمل اتسمت بالنجاح حتى الآن. غير أن هذه الطريقة، مثل أي تطور كمي تدريجي آخر، لها حسناتها وسيئاتها.

من جهة أخرى، إن تقديم فئات جديدة من العضوية أمر ينم على التحدي، ومثل أي تحد، فهو يثير في الوقت نفسه إبداعنا المؤسسي ولكنه يولّد ذلك الإحساس بالإدراك المشوب بالحذر الذي لا بد من مواجهته لدى وضع آليات جديدة.

إن حكومتي عاكفة على التفكير والنظر جديا في جميع المقترحات المقدمة حتى الآن. ونحن ندرك جميعا المسؤولية الجسيمة الملقاة على عاتقنا. فالاصلاحات التي سنقرها في نهاية المطاف لن تدوم إلا بقدر ما تنطوي عليه من إنصاف وقدرة على التعبير عن واقع دولي دائم التطور.

إننا، على غرار الآخرين، أعربنا عن الأمل في أن يتمكن الفريق العامل من خلال التعاون الكامل بين جميع الدول الأعضاء، من اختتام عمله بحلول العام المقبل لتتزامن نتائجه مع الذكرى السنوية الخمسين. وهذه الذكرى تعطينا إطارا زمنيا ينبغي أن يشجعنا على السعي الى إيجاد أرضية مشتركة نبني عليها - إنها ليست مصهرا يتقاصر سلكه باستمرار فيجبرنا على القبول بحلول قد لا نكون مقتنعين بها اقتناعا كاملا. ولا بد لنا في مداولاتنا أن نكفل باستمرار بأن يتبع الشكل الجوهر وليس العكس.

إن أي إصلاح، سواء في الشكل أو في طرائق العمل، بينما يعبر على نحو أدق عن الحالة الدولية السائدة، لا بد له أن يستمر في جعل عمل مجلس الأمن أكثر شفافية، ولكن يبقي داخل المجلس على نوعية السياسة العملية التي هي عنصر أساسي في العلاقات بين الدول.

إن وفد بلدي يتعهد بإبداء تعاونه الكامل في المساعي التي يبذلها الفريق العامل. ومن شأن الالتزام الراسخ بمبادئ الميثاق أن يكون ملهما لنا في هذه المناقشة كما الحال في المناقشات الأخرى. ولا بد أن يظل اهتمامنا متمثلا في كفالة "قيام الأمم المتحدة بعمل فوري وفعال" في "صونها السلم والأمن الدوليين".

السيد ولد علي (موريتانيا) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): السيد الرئيس، هذه هي المرة الأولى التي أتكلم فيها أمام الجمعية العامة بصفتي الجديدة ممثلا دائما لجمهورية موريتانيا الإسلامية، وأود أن تسمحوا لي بالاعراب عن مدى السرور والشرف اللذين أحس بهما إذ أرى السيد أمارا إيسي يترأس أعمال الجمعية في هذه الدورة. إن بلده، كوت ديفوار، التي من دواعي شرفي أنني خدمت فيها، تعد بالنسبة لنا نحن الموريتانيين نموذجا للحكمة والاعتدال وبطلا ذا عزم في تعزيز المبادئ السامية للسلم والتضامن والتعاون الممثلة في منظمتنا.

إن مسألة التمثيل العادل في عضوية مجلس الأمن وزيادة هذه العضوية والمسائل ذات الصلة، التي هي موضوع مناقشة اليوم، مسألة هامة دون شك تتطلب جهودا مستدامة وتقاربا بين وجهات النظر تمكن من تحقيق الأهداف التي نرغبها جميعا. وفي هذا السياق، نرحب بالتقدم الذي أحرز فعلا في هذا المجال تحت رئاسة سلف الرئيس ايسي، السفير صموئيل إنسانالي، بمساعدة نائب الرئيس ويلهيلم بريتينستين ممثل فنلندا وشو تاي سو ممثل سنغافورة.

إننا نحيي أيضا رغبة رئيس الجمعية العامة في هذه الدورة في مواصلة هذا الجهد بمساعدة الفريق نفسه. وإن هذه الاستمرارية ستمكننا دون شك من تسريع عملنا والحفاظ عليه في المسار الصحيح. وإن موريتانيا، كالعهد بها دائما، ستسهم إسهاما إيجابيا في سعينا المشترك.

إن نهاية الحرب الباردة، والتطورات الكثيرة التي وقعت على الساحة الدولية، والزيادة الكبيرة في أنشطة الأمم المتحدة في مجالات السلم والأمن، والعالمية المتزايدة للمنظمة، تتطلب منا بوضوح أن نكيف الآن هياكلنا وأساليب عملنا مع هذه الظروف. وبالنظر الى التغييرات التي وقعت في أجهزتنا الرئيسية خلال السنوات الأخيرة، ينبغي ألا يُستبعد مجلس الأمن من التعديلات التي تمليها الحالة الدولية الجديدة. ولهذا فإننا أيدنا دائما، وسنواصل تأييد الجهود الرامية سواء الى زيادة عضوية المجلس حتى يستطيع أن يعبر عن حقائق عالم اليوم، أو إلى جعله أكثر قدرة على التعامل بشكل فعال مع التحديات العديدة التي يواجهها.

ما من شك في أن عالمية منظمتنا والميثاق نفسه الذي يعهد في المادة ٢٤ منه الى المجلس بالمسؤولية الأساسية عن صيانة السلم والأمن الدوليين، يتطلبان من المجلس أن يعمل بسرعة وبفعالية وأن يراعي أيضا مصالح جميع الدول دون تمييز. ولهذا، فإن مسألة التمثيل العادل لها أهمية حاسمة. ولما كان المجلس يعمل نيابة عن الدول الأعضاء في المنظمة، وقراراته ملزمة لها، فمن الضروري حقا أن يُنظر إليه باعتباره كيانا تتجاوز مشروعيته وانصافه ومصداقيته كل الشكوك. ومن ثم، فإن توسيع عضوية المجلس لن يؤدي إلا الى تقويته بتمكينه من الاستجابة بشكل فعال ومناسب لحقائق اليوم. وفي ضوء هذا، ينبغي أن يعبر المجلس عن جميع التيارات الفكرية وجميع المناطق الجغرافية في العالم.

إن عضوية المجلس مسألة رئيسية، إلا أن تشغيله وطرق عمله لا تقل أهمية؛ فهي أيضا بحاجة الى أن توائم الحقائق الجديدة. وفي هذا السياق، نرحب بالتدابير التي ووفق عليها فعلا المتعلقة بطرق عمله، وبخاصة اعتماد التقارير وتقديمها الى الجمعية العامة في الوقت المناسب، ومع هذا، فإننا نعتقد أنه يجب القيام بالمزيد لإقامة المزيد من التعاون والتنسيق الفعالين مع الجمعية العامة على أساس أكثر صلابة واتساقا، لأن الجمعية العامة لا تزال المحفل الذي يمكن لجميع الدول أن تعرب فيه عن وجهات نظرها بحرية وبطريقة ديمقراطية. إن أكبر عدد ممكن من الدول يجب أن يتمكن من المشاركة في عملية صنع القرارات، وهذا يتطلب أيضا مزيدا من الشفافية، التي هي دائما أساس الديمقراطية والمحاسبة.

إن بلدي - شأنه شأن الغالبية العظمى من أعضاء منظمتنا - يتشاطر فكرة تحويل مجلس الأمن الى مجلس ذي تمثيل واسع النطاق شفاف وديمقراطي. ولهذا فإننا نعتقد أن من الضروري للفريق العامل المفتوح العضوية بشأن هذه المسألة أن يواصل جهوده للاضطلاع بالمهمة الموكولة إليه بمقتضى القرار ٢٦/٤٨ الذي اعتمدته الجمعية العامة في دورتها الأخيرة. ونأمل أن يقدم إلينا الفريق العامل في الدورة الخمسين تقريرا مفصلا شاملا يبرر جهودنا. ولا يساورنا شك في أن مؤتمر القمة المقبل للبلدان الأعضاء في مجلس الأمن، المقرر عقده في كانون الثاني/يناير من العام المقبل سيوفر دفعة جديدة لأعمالنا في هذا المجال. فلعل جهودنا تكلل بالنجاح العظيم.

السيد شامبوس (قبرص) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أود أولا وقبل كل شيء أن أعرب عن تقديرنا العميق للسفير إنسانالي ممثل غيانا، الذي ترأس الفريق العامل المفتوح العضوية المعني بمسألة التمثيل العادل في عضوية مجلس الأمن وزيادة هذه العضوية؛ كما أود أن أرحب بتقرير الفريق العامل.

إن قبرص، منذ قبول عضويتها في الأمم المتحدة في عام ١٩٦٠، ظلت باستمرار مؤيدا قويا للأمم المتحدة، التي تشكل مقاصدها وأهدافها حجر زاوية سياستنا الخارجية.

إننا، باعتبارنا بلدا صغيرا، نأتمن الأمم المتحدة على أمننا وعلى وجودنا. ونريد أن نراها وقد تعززت أكثر وأن نرى مجالات أنشطتها وقد اتسعت. ونعتقد أنه، في هذا النظام العالمي الجدي الآخذ في الظهور، من الضروري أكثر من أي وقت مضى أن تكون الأمم المتحدة قادرة على الوفاء بالدور الذي أوكله إليها الميثاق باعتبارها حافظة السلم والأمن والعدالة الاجتماعية في العالم.

وفي ضوء هذه الخلفية نرى أن إدخال تحسينات على فاعلية ومصداقية جهاز صنع القرار في الأمم المتحدة أصبح أمرا ملحا يفرض نفسه. ومجلس الأمن، الذي ينيط به الميثاق المسؤولية الرئيسية عن صون السلم والأمن الدوليين، يلزم أن تجرى عليه تغييرات كمية تتناسب مع الزيادة الهائلة في عضوية الأمم المتحدة، كذلك ينبغي إدخال تعديلات نوعية على أسلوب عمله تحافظ على العمليات الديمقراطية التي تشكل أساس الأمم المتحدة.

إن مجلس الأمن يواجه في الواقع مهام هائلة. وقراراته الالزامية، الملزمة لجميع الأعضاء والتي تؤثر تأثيرا هائلا على الملايين من الناس، ينبغي التوصل إليها بشكل يعبر تعبيرا كاملا عن رغبات ومواقف عضوية الأمم المتحدة والمجتمع الدولي. لذلك يصبح من الضروري توسيع عضوية مجلس الأمن، وإدخال التعديلات النوعية المشار إليها آنفا. وينبغي أن يصاحب العضوية خضوع للمساءلة، ولا بد من المواظبة الصارمة والموضوعية في تنفيذ قراراته ولا بد من توخي الصراحة في عملياته.

ثمة بضع فكر مفيدة جدا بزغت خلال هذه المناقشة وفي مناقشات الفريق العامل المعني بمسألة التمثيل العادل في عضوية مجلس الأمن وزيادة هذه العضوية. وفي معرض زيادة الشفافية في عمليات صنع القرار في الأمم المتحدة، اقترحت تدابير شتى. ونرى أن معظم هذه الاقتراحات فائقة الأهمية، خاصة تلك المتصلة بمشاركة الأعضاء غير الدائمين في المشاورات غير الرسمية للمجلس. حيث أننا يجب ألا ننسى أنه في ظل الظروف والاجراءات السائدة، أدى الافتقار إلى الشفافية إلى تجارب مريرة، وهذا أقل ما يقال، بالنسبة لبلدان عديدة ومنها بلدي. ونتطلع إلى تكثيف هذه المناقشات خلال الدورة الحالية. ونرى أن أي توسيع ينبغي أن يأخذ في الاعتبار التمثيل الجغرافي المنصف في مجلس الأمن وكذلك ضرورة زيادة شفافية أعماله وخضوعه - وأكرر خضوعه للمساءلة - أمام العضوية الأوسع.

وعلى الرغم من الحاح مسألة زيادة عضوية مجلس الأمن، فإن القرارات النهائية بالنسبة لتوسيعه ينبغي وزنها بعناية ومناقشتها مناقشة مستوفاة. إن أي معالجة متسرعة لهذا الموضوع الخطير جدا لن تؤدي إلى ايجاد حل عادل لهذه المسألة. إن اصلاح مجلس الأمن وتوسيعه ينبغي أن يتضمنا تدابير ترمي إلى إصلاح أساليب وإجراءات عمله. كذلك هناك ضرورة لتعزيز الصلة بين مجلس الأمن والجمعية العامة وفقا للأحكام ذات الصلة من ميثاق الأمم المتحدة.

إن عدم الانتقائية وعدم المحاباة والاحترام الحقيقي المطلق لمساواة الدول في السيادة ينبغي أن تكون المعايير التوجيهية في عملية التمثيل العادل في عضوية مجلس الأمن وزيادة هذه العضوية. والعامل المحدد في هذه العملية كلها ينبغي أن يكون إبداء التزام حقيقي والتمتع بسجل ثابت في التمسك بأحكام الميثاق والنهوض بمبادئه.

ختاما، اسمحوا لي أن أشير أيضا إلى ما قاله الرئيس كليريدس أمام هذه الهيئة الموقرة في ٣ تشرين الأول/اكتوبر:

> "إن فاعلية أقوى جهاز في الأمم المتحدة تضعف ضعفا خطيرا إذا طبّق معايير مزدوجة. يجب أن يعمل في كل حالة بالتصميم والاتساق. ويبيّن سجل أدائه بجلاء أنه في الحالات التي أبدى فيها المجتمع الدولي الثبات على الدفاع عن المبادئ الواردة في ميثاق الأمم المتحدة وعلى التنفيذ الكامل لأحكامه، تحقق السلم والعدل. وعلى العكس من ذلك، في الحالات التي لم تبيّن فيها وحدة الغرض أو وضعت فيها مصالح الأمم أو التحالفات فوق المبادئ العالمية وحكم القانون، استمرت المشاكل وأصبح السلم بعيد المنال". (الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة التاسعة والأربعون، الجلسات العامة، الجلسة الرابعة عشرة، ص ٢)

السيد ريميرز دي استينوز بارسيلا (كوبا) (ترجمة شفوية عن الاسبانية): لا يوجد أدنى شك في أن المسألة

المطروحة علينا تشكل إحدى أبرز وأهم المسائل التي تتناولها هذه الدورة، وهذه الحقيقة أكدتها بشدة الاشارات العديدة حول ضرورة تحقيق الديمقراطية في مجلس الأمن التي وردت في بيانات جميع الوفود تقريبا في المناقشة العامة التي اختتمت أخيرا والعدد الكبير من الوفود التي سبقتني في الكلام عن هذا الموضوع.

وأملنا أن الآراء المعرب عنها هنا سيستفيد بها الفريق العامل المفتوح العضوية التابع للجمعية العامة المنشأ لهذه المسألة عندما يستأنف عمله في كانون الثاني/يناير من العام المقبل. لقد أجرى الفريق العامل في عام ١٩٩٤ تبادلا للآراء، مفيدا وإن كان عاما، تحت الرئاسة الحكيمة والقديرة للسفير صمويل انسانالي، الممثل الدائم لغيانا، والممثلين الدائمين لسنغافورة وفنلندا، الذين نشكرهم على عملهم الجيد.

إن رئيس حركة بلدان عدم الانحياز سبق أن تكلم بشأن هذا البند نيابة عن أعضاء الحركة. واسمحوا لي، بادئ ذي بدئ، أن أعرب عن دعم وفدي الكامل لبيانه، الذي يعبر تعبيرا كاملا عن الروح التي سادت ليس في مؤتمر قمة جاكرتا فحسب بل أيضا في الاجتماعين الوزاريين لبلدان عدم الانحياز اللذين عقدا في القاهرة ونيويورك في هذا العام. ومع ذلك نرى أن من المناسب أن نقدم بعض الايضاحات حول موقف كوبا بشأن هذه المسألة.

ترى كوبا أن إعادة تشكيل مجلس الأمن أمر لازم وله جوانب متنوعة مترابطة تشكل جزءا لا يتجزأ من عملية شاملة واحدة. وأشير إلى زيادة عضوية مجلس الأمن من ناحية وإلى التطبيق الدقيق لمبدأ التمثيل الجغرافي العادل من ناحية أخرى، وكذلك إلى إدخال اصلاحات يكون من شأنها تحسين الشفافية في أعمال المجلس وضمان تقيده بالسلطات والصلاحيات الممنوحة له بموجب الميثاق.

وبالطبع، هناك جزء آخر لا يتجزأ من هذه العملية المعقدة هو إعادة تنشيط الجمعية العامة، وقبل كل شيء، إعادة إرساء صلات سليمة بين الجمعية العامة والمجلس، صلات يكون المجلس فيها مسؤولا كما يجب أمام الجمعية، على النحو المنصوص عليه في الميثاق. ويجدر التذكير بأن مجلس الأمن، وفقا للمادة ٢٤ من الميثاق، يعمل باسم جميع أعضاء هذه المنظمة، وهو مسؤول أمامهم. وهكذا يكون من حق الجمعية العامة، بل ومن واجبها - بوصفها الهيئة الوحيدة في الأمم المتحدة التي تشارك فيها الدولة الأعضاء قاطبة - أن تكون مطلعة، على النحو الواجب، على أنشطة المجلس، وأن تتقدم بما تراه لازما من توصيات.

وقد استعرض رئيس حركة عدم الانحياز، في بيانه، العلاقة التاريخية بين الطريقة التي تطورت بها العضوية الكاملة للمنظمة والطريقة التي تطورت بها عضوية مجلس الأمن، مؤكدا بوضوح أن النسب الحالية تقصر كثيرا عن المنشود، وتحتاج الى تغيير جذري.

لكن هذا التغيير، في رأي بلادي، يجب أن يقوم، بالنسبة لفئات العضوية كافة، على التطبيق الصارم لمبدأ التوزيع الجغرافي العادل الذي يجب أن يكون المعيار الأساسي لتحديد البلدان التي ينبغي أن تكون أعضاء في مجلس الأمن. لذا، فإن كوبا لا تطالب بزيادة كبيرة في المقاعد غير الدائمة للمناطق الثلاث التي تمثل البلدان النامية فحسب، بل أيضا بمنح العضوية الدائمة لبلدين من افريقيا، وبلدين من أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، واثنين من البلدان النامية في آسيا، وهذا سيقربنا من التوزيع الجغرافي العادل الذي ننادي به. وفي هذا السياق، نؤيد تماما رأي بلدان حركة عدم الانحياز القائل بأن أي انتقاء مقرر سلفا يستبعد بلدان عدم الانحياز والبلدان النامية الأخرى لن يكون مقبولا.

ونحن، بالطبع، على استعداد للنظر باستفاضة ومرونة في الصيغ العديدة التي اقترحت في الفريق العامل المفتوح العضوية التابع للجمعية العامة، وأثناء المناقشة العامة في هذه الدورة، بما في ذلك إنشاء فئات جديدة لعضوية المجلس. ونعتقد أن دراسة هذه المسائل ينبغي أن تكون شاملة وكاملة. وحتى لو استغرقت وقتا أطول، نرجو ألا يغري ذلك أحدا بمحاولة اختصار العملية بالسعي الى إصدار حكم من الجمعية العامة، قبل أن تنضج الظروف بما فيه الكفاية، ودون التوصل الى توافق الآراء الضروري حول صيغ زيادة عضوية مجلس الأمن.

ومن من شك في أن كون بعض المناطق مغالى في تمثيلها في مجلس الأمن، بينما المناطق الأخرى غير ممثلة بالقدر الكافي، يضر بمصالح المجلس في حد ذاته وبسلطته ومصداقيته. ونرى أنه في ضوء الأهمية

المتزايدة التي اكتسبها المجلس في السنوات الأخيرة، فمن صالح المجلس ذاته توخي أقصى درجة من الديمقراطية في تشكيله وهياكله. وزيادة الصفة التمثيلية للمجلس ستضفي عليه مزيدا من الشرعية.

مع ذلك، يجب أن يكون واضحا أن زيادة العضوية لن تكفي وحدها لكفالة هذه الشرعية. وكجزء من رزمة التفاوض نفسها يجب أيضا أن نأخذ في الحسبان أساليب عمل المجلس وإجراءاته. كما نعتقد أن المجلس سيستفيد عمليا من إصلاح واسع النطاق في هذه المجالات الحيوية، وأن من صالح أعضاء المجلس كذلك أن يجروا مشاورات عريضة بشكل متزايد مع الدول غير الأعضاء في المجلس لإطلاعها أولا بأول على أنشطة المجلس، وإشراكها في أعماله قدر المستطاع. وهكذا سيكون المجلس قد استجاب بالقدر الكافي لمطلب الشفافية الذي يعرب عنه بشكل متزايد في هذه المنظمة، وسيكون أيضا قد حسن صورته في نظر المجتمع الدولي، وعزز من فعاليته بجعل قراراته أكثر شرعية ومصداقية.

إننا نقر بأن التدابير قد اتخذت في السنتين الماضيتين لتحسين مستوى المعلومات المتاحة للدول غير الأعضاء في المجلس. ولكن ما زال هناك الكثير الذي يتعين القيام به. وما دامت التدابير التي تتخذ في هذا المجال لا تستدعي إصلاح الميثاق ولا تتطلب سوى إجراء تغييرات في أساليب عمل المجلس، نعتقد أن من المستصوب أن نمضي قدما في هذا الميدان في نفس الوقت الذي تجري فيه مفاوضات الفريق العامل المفتوح العضوية المعني بالتمثيل العادل في عضوية مجلس الأمن وزيادة هذه العضوية.

وقد أدرجت حركة بلدان عدم الانحياز في بيانها الختامي الذي اعتمدته أثناء اجتماعها الوزاري المعقود مؤخرا في القاهرة، مجموعة من الاقتراحات تهدف الى إصلاح أساليب عمل مجلس الأمن، وهي اقتراحات كررها في هذه المناقشة رئيس الحركة وبعض الزملاء الآخرين؛ ونرى أنها ينبغي أن توضع في الاعتبار على النحو الواجب في عملية إعادة تشكيل المجلس هذه.

إن السمة البارزة في إجراءات المجلس هي، بالطبع، مسألة حق النقض الذي عفا عليه الزمن، سواء كان هذا الحق يمارس في العلن أو في الخفاء. وموقف بلادي من هذه المسألة معروض للجميع ولا يستدعي التكرار هنا.

وكما قلت من قبل، ينبغي أن تطبق بالكامل أحكام الميثاق التي تنظم العلاقة بين مجلس الأمن والجمعية العامة؛ وينبغي الاعتراف بالدور القيادي للجمعية العامة. وفي هذا السياق، لا يسعنا إلا أن نتطرق الى التقرير السنوي لمجلس الأمن والطريقة الواجبة لعرضه، وهذه مسألة أشارت إليها بلدان عدم الانحياز أكثر من مرة، وستعرض لها في وقت لاحق من هذه الدورة حينما تتناول الجمعية العامة هذا الموضوع. ولا يمكننا أيضا أن نتجاهل أحكام الميثاق التي تسمح للجمعية العامة بتقديم توصيات للمجلس بخصوص هيكله وأساليب عمله. وهذا الجانب الهام ينبغي، في رأي كوبا، أن نستمر في مناقشته حتى نتوصل الى حلول ترضي الجميع.

هذا هو ملخص موجز لموقف بلادي من هذا البند؛ وهو موقف يتسق تماما مع الموقف الذي اعتمدته حركة بلدان عدم الانحياز. ونحن على استعداد لمواصلة العمل في فريق الجمعية العامل المفتوح العضوية، وأؤكد للأعضاء أننا لن نألو جهدا للتوصل الى حلول توافقية تعبر عن المصالح الحيوية للمجتمع الدولي في جعل مجلس الأمن ديمقراطيا قدر الإماكن.

السيد نوبيلو (كرواتيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أغتنم هذه الفرصة لأعرب عن تقدير وفدي العميق للسفير صمويل انسانالي الذي قاد الفريق العامل المعني بهذا البند، بصفته رئيس الجمعية العامة في دورتها الثامنة والأربعين، ولنائبي رئيس الفريق العامل، السفير بريتنستين والسفير تشو. فبفضل قيادتهم الحكيمة أحرزنا تقدما عظيما في هذا الموضوع.

وإذ نقترب من الذكرى الخمسين لتأسيس الأمم المتحدة لا يليق إلا أن نكثف تحليلنا لأداء الأمم المتحدة، ونفكر بجدية في الإصلاحات الممكنة بهدف تحسين عملها. وفي هذا الصدد نرى أن المناقشة الحالية المتعلقة بمسألة التمثيل العادل في عضوية مجلس الأمن وزيادة هذه العضوية والمسائل ذات الصلة، مناقشة وجيهة وتأتي في أوانها.

وهذا صحيح بصفة خاصة لأن مجلس الأمن هو جهاز الأمم المتحدة الذي يتحمل مسؤولية أساسية عن

صيانة السلم والأمن الدوليين والذي يعمل بالنيابة عن الدول الأعضاء في تنفيذ مهامه. ولهذا، فإن أية مناقشة لتكوين وأداء مجلس الأمن تكتسي أهمية كبرى وينبغي أن تجرى بكل الجدية اللازمة وبطريقة تأخذ المصالح العالمية بعين الاعتبار لا المصالح الفردية للدول.

وفيما يتعلق بتكوين مجلس الأمن، ينبغي للعضوية الدائمة فيه ألا تكون قاصرة على تحالف المنتصرين في الحرب العالمية الثانية أو على النادي النووي للدولتين العظميين. وينبغي أن تؤخذ الحقائق السياسية والاقتصادية بعين الاعتبار وينبغي أن يولى الاهتمام اللازم لضمان التوازن الجغرافي السليم بالإضافة إلى الزيادة في عضوية الأمم المتحدة. إن كرواتيا، بسبب تمسكها القوي بالمبادئ الديمقراطية ومشاركتها النشيطة والقيمة من أجل صيانة السلم والأمن الدوليين، ترى أن ألمانيا واليابان تستحقان العضوية الدائمة في مجلس الأمن.

وعلاوة على ذلك، نرى أن البلدان النامية ينبغي أن تمثل على نحو أفضل في مجلس الأمن، لا نتيجة لعددها وتوزيعها الجغرافي الواسع النطاق فحسب، ولكن بسبب التأثير السياسي والاقتصادي لكثير من هذه البلدان والدور البناء الذي تلعبه في الجهود الدولية، بما في ذلك صيانة السلم. وينبغي إيلاء الاعتبار الجاد لمنح مركز العضوية الدائمة لواحد أو أكثر من تلك البلدان أو إنشاء نظام يسمح فيه لدول ذات نفوذ على الصعيد الإقليمي بالتمتع بعضوية مجلس الأمن بتواتر أكبر. وبالطبع، تحترم كرواتيا القرار الذي تتوصل إليه الدول النامية بشأن ما تفضله بالنسبة لكيفية تحقيق تمثيل أفضل لها في المجلس.

يود وفدي أيضا أن يؤكد مرة أخرى ضرورة الحفاظ على مصالح الدول الصغرى عند النظر في توسيع عضوية مجلس الأمن. وانسجاما مع مبدأ المساواة في السيادة بين الدول، نرى أنه ينبغي إنشاء آلية يمكن من خلالها ضمان صوت للدول الصغيرة في المجلس من خلال تناوب متوازن للمقاعد غير الدائمة.

إن أي توسيع في عضوية المجلس ينبغي إجراؤه بطريقة لا تعرقل كفاءة عمله. ومن الواضح أن مجلس الأمن، بصرف النظر عن حجمه، قد يكون غير فعال إذا لم تتوفر الإرادة السياسية لإصدار قرارات هامة أو إذا عطل الإجراء باستخدام حق النقض أو التهديد باستخدامه من جانب عضو أو أكثر من أعضائه الدائمين. غير أن التجربة العملية تجعلنا نستنتج أن أي زيادة كبيرة في عضوية المجلس يمكن أن تؤدي الى خفض كفاءته في العمل بإثقال كاهله بأعباء البيروقراطية الزائدة عن الحجم. ولهذا، من الأهمية بمكان أن تزداد العضوية الى حد لا نضحي معه بكفاءة المجلس لمجرد جعله أكثر تمثيلا. وفي ضوء هذا، نرى أن الزيادة في العضوية ينبغي أن تتم بطريقة تضمن ألا يزيد إجمالي عدد أعضاء مجلس الأمن عن ٢٥.

وبالإضافة الى مسألة تكوين مجلس الأمن، توجد مسائل هامة أخرى تتصل بأعمال المجلس وتستحق الاهتمام الكامل. ومن بين هذه المسائل مسألة حق النقض. تود جمهورية كرواتيا أن تؤكد مرة أخرى موقفها العام بأنه ينبغي تقييد ممارسة وحق استخدام النقض. ولما كان من غير المحتمل التخلي عن حق النقض في القريب العاجل، ترى جمهورية كرواتيا أن الاقتراح الخاص باشتراط استخدام عضوين على الأقل لحق النقض لإبطال قرار لمجلس الأمن يستحق نظرة جادة. وهذا الاقتراح مناسب بدرجة أكبر في مجلس أمن يزداد فيه عدد الأعضاء الدائمين.

وتحظى الشفافية في أعمال مجلس الأمن أيضا باهتمام كبير لدى جمهورية كرواتيا. وبينما نثني على التحسينات الأخيرة التي زادت من شفافية المجلس، فإننا على قناعة راسخة بأنه يوجد الكثير الذي يمكن عمله في هذا المضمار. وينبغي وضع أسلوب أفضل لتبادل المعلومات بشأن المداولات في المشاورات غير الرسمية. وإننا نؤيد أيضا الاقتراح الخاص بأن الوثائق المتاحة لمجلس الأمن، بالإضافة الى موجزات للمشاورات غير الرسمية، ينبغي أن تكون متاحة أيضا للدول الأعضاء المعنية.

وتؤيد كرواتيا أيضا تحسين أوجه التعاون بين الجهاز الوحيد الذي تمثل فيه جميع الدول الأعضاء - الجمعية العامة - ومجلس الأمن. وفي هذا المقام، قد يكون من المفيد قيام رئيس مجلس الأمن بتقديم موجز بالمعلومات في فترات منتظمة الى الجمعية العامة.

ويوافق وفدي أيضا على قيام الحاجة الى تشاور أكبر من جانب مجلس الأمن مع البلدان المساهمة بالقوات، ومع البلدان الثالثة المتأثرة نتيجة للجزاءات، ومع الدول الواقعة في مناطق تمر بفترة صراع. مع ذلك

نرغب أيضا في أن نؤكد ضرورة إجراء مشاورات أكبر من جانب المجلس مع الدول التي تستضيف القوات - أي الدول التي سمحت لقوات الأمم المتحدة لحفظ السلم بالمرابطة في أراضيها - لأن هذه الدول تتأثر بدرجة أكبر من غيرها بقرارات المجلس.

في الختام، نود أن نتعرض لمسألة كفاءة مجلس الأمن. تقع جمهورية كرواتيا في منطقة أزمة كانت حتى الآن مصدر أكثر من ٧٠ قرار لمجلس الأمن - صدرت كلها في الثلاث سنوات الأخيرة. مع ذلك، لم ينفذ الكثير من هذه القرارات أو لم ينفذ إلا جزئيا. ونود أن نؤكد على أنه من أجل أن يكون مجلس الأمن فعالا، ينبغي أن يضمن تنفيذ قراراته بالكامل - ليس فقط في منطقتنا، ولكن بصفة عامة. وبخلاف ذلك لن يلحق الضرر بمصداقية مجلس الأمن والأمم المتحدة فحسب، ولكن ستتعرض للخطر أيضا المبادئ التي تحكم السلوك الدولي المسموح به والتي تبلورت في الـ ٥٠ سنة الماضية، وكذلك القيم ذاتها التي التزم بها المجتمع الدولي.

السيد فالنسيا رودريغيز (إكوادور) (ترجمة شفوية عن الاسبانية): لقد نوقشت المسألة المعروضة علينا الآن بعمق من جانب بلدان حركة عدم الانحياز التي تنتمي إليها إكوادور. أود فقط أن أضيف بضع ملاحظات موجزة.

أولا، اسمحوا لي بأن أنقل تهانئ وفدي الى السفراء إنسانالي وبريتنشتاين وشو، الرئيس ونائبي الرئيس على التوالي، للفريق العامل الذي شكلته الجمعية العامة لتناول هذه المسألة. إن العمل الذي قام به الفريق العامل سمح بإجراء تبادل آراء واسع النطاق استهدف ضمان أداء أفضل لمجلس الأمن بطريقة تجعل الأنشطة التي يضطلع بها بالنيابة عن المنظمة تعزز مصداقيته وتؤكد شرعيته.

لقد قدمت مجموعة واسعة من المقترحات المفيدة خلال أعمال الفريق. ونأمل أن نتمكن خلال هذه الدورة من تحقيق توافق آراء بشأن المسائل الأساسية حتى تتلقى القرارات المتخذة في نهاية العملية التفاوضية دعم جميع الوفود.

وتؤيد إكوادور المبادرات التي تهدف الى ضمان شفافية أكبر في أعمال المجلس، بما في ذلك استحداث نظام للمشاورات المنتظمة مع الدول التي تتأثر بصراع معين، ومع الدول المساهمة بقوات ومع المجموعات الإقليمية، بالإضافة الى إنشاء آلية تسمح بعلاقات ميسرة بدرجة أكبر بين الجمعية والمجلس، حتى يتسنى لأنشطة المجلس أن تعبر عن رأي الأغلبية في المنظمة. وإن الممارسة المتمثلة بإجراء مشاورات غير رسمية خلف أبواب مغلقة تنحو الى تقويض الثقة في أنشطة المجلس.

ومن الضروري، كجزء من هذا المسعى لتحسين إجراءات المجلس، التطرق الى مسألة حق النقض، وهو آلية رفضناها دائما بوصفها مضادة للديمقراطية. وأحيل الأعضاء الى الوثيقة A/48/264، الصفحة ٣٦. لقد سبق لوفود أخرى أن ناقشت بطريقة مفصلة العامل التاريخي الذي تأسس عليه إقرار تلك الممارسة والأسباب التي تدعونا حاليا الى تقييده وإلغائه في نهاية الأمر. وعرض عدد من الصيغ المختلفة، وهي تتراوح بين تحديد مسائل لا يجوز استخدام حق النقض بشأنها الى عدم إمكان استخدام حق النقض إلا إذا صوتت دولتان من الدول المخولة بالنقض.

وإني على ثقة من أن النطاق العريض للمقترحات المقدمة سيمكن الفريق العامل من الاهتداء الى صيغ مقبولة تحقق التوازن بين حقوق الدول الدائمة العضوية في المجلس وحاجة المجلس الملحة للعمل مع الالتزام الدقيق بالمادة ٢٤ من الميثاق حتى يمكن إجراء التنسيق على نحو سليم بين المصالح القومية، مهما كانت قوية، والأهداف المشتركة للبشرية الممثلة هنا.

وإن تقاليد إكوادور القانونية مماثلة لتقاليد باقي دول أمريكا اللاتينية، وتعتبر هذه التقاليد أساس للعلاقات بين الدول. ولذلك يساورنا القلق إزاء الاتجاه الذي نشأ في المجلس بتوسيع سلطاته المنصوص عليها في الميثاق دون قيد أو شرط. إن المجلس هيئة سياسية ولا يمكن إعفاؤه من الالتزام بقواعد القانون الدولي، خاصة في الوقت الحاضر الذي يوجد فيه عدد متزايد من الصراعات فيما بين الدول وتحدث تغيرات كثيرة على المسرح العالمي. ولهذا السبب، تميل إكوادور الى تأييد المقترحات الداعية الى وجوب خضوع مجلس الأمن لرقابة دستورية طبقا للآليات التي تعتبر ملائمة.

ستدعى الجمعية العامة في الوقت المناسب لاتخاذ قرارات بشأن الطريقة التي يعمل بها المجلس وتوسيعه. وتعترف إكوادور بالطموحات المشروعة لبلدان مثل ألمانيا والبرازيل واليابان وبلدان تنتمي الى آسيا وافريقيا في أن تمثل في المجلس كأعضاء دائميـــن وتؤيد ذلك. وينبغي النظر في هذه الطموحات في سياق ضرورة مراعاة التوزيع الجغرافي العادل لجميع المناطق والخلل القائم حاليا لصالح منطقة واحدة، فيمـــا بين الأعضاء الدائمين وغير الدائمين على حد ســـواء. وإن وفدي مرن لأقصى حد في هذا الخصوص وأيـــد باهتمام المقترحات البديلة التي قدمتها وفود مختلفة، منها وفد إيطاليا مثلا، والتي نعتقد أنها قمينة بتمهيد السبيل لتوافق الآراء المطلوب.

وتعتقد إكوادور أن عملية إعادة تنظيم المجلس الضرورية لا يمكن تنفيذها لمجرد زيادة عدد أعضائه الدائمين أو غير الدائمين فنحن على اقتناع بأنه إذا جرت المفاوضات بشأن المسائل المتعلقة بتأدية المجلس لوظيفته وبتوسيع عضويته في وقت واحد، وإذا أتبع نهج شامل يتفادى تحويل المناقشة الى مجرد عملية حسابية أو محاولة لحل المشاكل في الأجل القصير، فإن الفريق العامل سيتمكن من إقرار تغييرات تضع الأساس لمجلس أمن مجهز لمعالجة التحديات الصعبة التي سيواجهها في المستقبل القريب.

السيد عبد الرحمن (بنغلاديش) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يضم وفدي صوته لمن أشادوا بالسفير إنسانالي، رئيس الفريق العامل المفتوح العضوية المعني بالتمثيل العادل في عضوية مجلس الأمن وزيادة هذه العضوية، وبنائبي رئيس الفريق، السفير بريتنشتاين ممثل فنلندا والسفير شو تاي سو ممثل سنغافورة.

ونرحب بالتوصية القائلة بمواصلة الفريق العامل أعماله، مع مراعاة الآراء التي أعرب عنها في الدورة التاسعة والأربعين، وتقديم تقرير الى الجمعية العامة قبل نهاية الدورة.

ويظل هدفنا ذو الأولوية صياغة توافق مناسب للآراء حول الإصلاح الذي تمس الحاجة إليه وإعادة تشكيل مجلس الأمن بطريقة شاملة تجعله أكثر تمثيلا ومصداقية وشرعية؛ وتعزيز علاقاته مع سائر الهيئات وخاصة الجمعية العامة؛ وتحسين طرق عمله وإجراءاته حتى يصبح أكثر كفاءة وفعالية وشفافية وقابلية للمساءلة.

على مدار العام الماضي بدأنا عملية متواصلة من الحوار والمناقشة على أساس موضوعي بطريقة تصاعدية، مع التركيز على الأهمية التي توليها الدول الأعضاء للموضوع. وجمعت الأمانة العامة ورقات المعلومات الأساسية بشأن الآراء التي طرحت كتابة أو شفويا منذ الدورتين السابعة والأربعين والثامنة والأربعين والمناقشات الموضوعية المتعلقة بست مجموعات من المسائل في الفترة من آذار/مارس الى أيار/ مايو ١٩٩٤. ومنذ ذلك الحين، فإن مناقشات المتابعة في حزيران/يونيه وورقة العمل غير الرسمية لرئيس الجمعية العامة؛ والآراء التي أعربت عنها اندونيسيا كرئيس لحركة عدم الانحياز، وبيانات البلدان فرادى في الدورة التاسعة والأربعين، وفرت كلها مجموعة موزونة من الآراء بشأن هذا الموضوع.

وصيغت أيضا وجهات نظر بنغلاديش بوضوح خلال هذه الممارسة. ونود بإيجاز تركيز الانتباه على ما يلي: أولا وقبل كل شيء، هناك اعتراف ملموس بضرورة التغيير في مجلس الأمن لجعله متطابقا مع مجتمع عالمي متغير وحالة عالمية متغيرة على نحو جذري. ويجب أن يكون النهج، في رأينا، كليا وشاملا من حيث الطابع، وأن يتناول عضوية المجلس وولايته على السواء.

ثانيا، يبدو أن هناك اتفاقا عالميا في الرأي على وجوب توسيع عضوية المجلس. إلا أن هناك خلافات لا تزال قائمة بشأن نطاق هذا التوسيع وتشكيله وطابعه. كما أن هناك معضلة رئيسية تتصل بزيادة العضوية الدائمة. ونحن مواجهون بمبادئ متضاربة متعادلة تتعلق بمساواة الدول في السيادة وإضفاء الطابع الديمقراطي على الأمم المتحدة، وموقف حركة عدم الانحياز الحصيف المعارض لإدامة أوجه التفاوت الحالية بإقامة مراكز جديدة تستأثر بامتيازات. والواقع أن موقف مجموعة عدم الانحياز بشأن عملية اتخاذ القرار في المجلس كانت موجهة بطريقة ثابتة نحو التشكيك في استمرار ملاءمة وجود حق النقض وإمكان إلغائه أو على الأقل فرض قيود على استخدامه. وتؤمن بنغلاديش بأن المركز المتميز المتواصل للأعضاء الدائمين مسألة تدعو الى القلق وأن الهدف يجب أن يكون التركيز على الحد من هذه الميزة أو إزالتها

بمرور الوقت. إلا أننا نعتقد أنه إذا ظهر توافق واضح في الآراء لصالح التوسع في صفوف الأعضاء الدائمين، مع مراعاة فعالية وموثوقية المجلس في مواجهة الحقائق السياسية والاقتصادية البازغة، فإننا سوف نحتاج الى النظر بطريقة أكثر واقعية وتشددا في معايير وطرق اختيار الأعضاء الدائمين الجدد. ولا بد من وضع معايير موضوعية تعلو على المعايير التي نصت عليها الفقرة ١ من المادة ٢٣ من الميثاق وتتجاوزها، وتشمل، في جملة أمور، قدرة البلد على خدمة قضية صون السلم والأمن والإسهام فيها؛ والتزامه بالمثل الديمقراطية، وسجله في مجال حقوق الإنسان؛ وقبل كل شيء، امتثاله للعهود المقبولة دوليا ولقرارات الأمم المتحدة. ويجب أن يكون من العوامل الرئيسية وجوب التوصل الى الاعتراف بصفة العضو الدائم طبقا لما نص عليه الميثاق وعن طريق توافق الآراء وبموافقة جميع الدول الأعضاء.

وفيما يتصل بمسألة حجم المجلس، تؤيد بنغلاديش تمام التأييد توسيعا يتماشى والزيادة في العضوية الشاملة للأمم المتحدة ويؤكد على النسبة الحسابية المكرسة على نطاق واسع والمتمثلة في ١٠ في المائة من كامل عضوية الأمم المتحدة. ونعتقد أن المعيار الأساسي في تشكيل المجلس ينبغي أن يكون التوزيع الجغرافي العادل، شريطة أن نأخذ في اعتبارنا أنماط العضوية الحالية من حيث التوزيع الإقليمي الذي يشمل أوروبا ككل وآسيا وافريقيا وأمريكا اللاتينية، وكذلك الأثر المرجح للأعضاء الخمسة الدائمين على التوزيع الإقليمي.

أما بالنسبة للمسائل الأوسع نطاقا، فهناك تقارب كبير في الآراء حول تحسين أساليب عمل المجلس وإجراءاته، بما في ذلك الكفاءة المؤسسية والشفافية والمساءلة والفعالية وسرعة الاستجابة وعمليات صنع القرارات المؤاتية والمستنيرة التي تحظى بتأييد جميع الدول الأعضاء. لقد اتخذت بالفعل بعض الخطوات الإيجابية الهامة، ويمكن لاقتراحات إضافية أن تكمل هذه العملية.

البند ١٢٠ من جدول الأعمال

تمويل بعثة مراقبي الأمم المتحدة في السلفادور: تقرير اللجنة الخامسة (A/49/503)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): ما لم يكن هناك اقتراح بموجب المادة ٦٦ من النظام الداخلي، سأعتبر أن الجمعية العامة تقرر عدم مناقشة تقرير اللجنة الخامسة المعروض على الجمعية اليوم.

تقرر ذلك.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): ستقتصر البيانات إذن على تعليلات التصويت.

لقد تم توضيح مواقف الوفود إزاء توصيات اللجنة الخامسة في إطار اللجنة وهي واردة في المحاضر الرسمية المتصلة بالموضوع.

أود أن أذكر الأعضاء بأنه، بموجب الفقرة ٧ من المقرر ٤٠١/٣٤، وافقت الجمعية العامة على أن "تقتصر الوفود، قدر الإمكان، حين ينظر في مشروع القرار نفسه في إحدى اللجان الرئيسية وفي جلسة عامة، على تعليل تصويتها مرة واحدة، أي إما في اللجنة أو في الجلسة العامة، ما لم يكن تصويت الوفد في الجلسة العامة مختلفا عن تصويته في اللجنة".

أود أيضا أن أذكر الوفود بأنه، مرة أخرى وفقا لمقرر الجمعية العامة ٤٠١/٣٤، تحدد تعليلات التصويت بعشر دقائق وينبغي أن تدلي بها الوفود من مقاعدها.

قبل أن نبدأ البت في التوصية الواردة في تقرير اللجنة الخامسة، أود أن أعلم الممثلين بأننا سنتبع في اعتماد مشروع المقرر نفس الطريق التي اتبعت في اللجنة الخامسة.

تبت الجمعية الآن في مشروع المقرر الذي أوصت به اللجنة الخامسة في الفقرة ٦ من تقريرها (A/49/503). لقد اعتمدت اللجنة الخامسة مشروع المقرر بدون تصويت. هل لي أن أعتبر أن الجمعية ترغب في أن تحذو حذوها؟

اعتمد مشروع المقرر.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): بذلك اختتمنا هذه المرحلة من نظرنا في البند ١٢٠ من جدول الأعمال.

رفعت الجلسة الساعة ١٢/٥٥